

وضممت اليه كثيرا من المسائل والاصول ورتبته على أبواب وفصول
ليسهل بها الوصول الى ما فيه منقول وصحبه الاسعاف في أحكام الاوقاف
وبالغت في تصريح الكلام حتى صارت مسائله على طرف النمام والحمد لله
على المبدأ والتمام والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله
وأصحابه الغر الكرام الأئمة البررة العظام عدد قطر الغمام

• (كتاب الوقف) •

هو في اللغة الحبس يقال وقفت الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه الموقف لان
الناس يوقنون اي يحبسون للحساب وفي الشرع هو حبس العين على حكم
ملك الواقف او عن التملك والتصديق بالمنفعة على اختلاف الرايين وسنينه
وهو جائز عند علمائنا أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله وذكر في الاصل كان أبو
حنيفة رحمه الله لا يجيز الوقف فاخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال
لا يجوز الوقف عنده وقال الخصاص اخبرني أبي عن الحسن بن زيار قال قال
أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز الوقف الا ما كان منه على طريق الوصايا وعن أبي
يوسف رحمه الله انه كان يقول بقول أبي حنيفة حتى قيل له انه كان امر بن
الخطاب رضي الله عنه ارض تدعى ثغ فوقتها وسبأ في مسند افرجع عنه وقال
لو بلغ هذا الحديث أبا حنيفة لرجع والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف
بينهم في اللزوم وعدمه فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز جواز الاعارة فتصرف
منفقتة الى جهة الوقف مع بقائه العين على حكم ملك الواقف ولو رجع عنه
حال حياته جازع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الاباح داهرين امان
يحكم به القاضي بدعوى صحيحة ويثمة بعد انكار المدعى عليه فحينئذ يلزم
اكونه مجتدافيه واختلافه في قضاء المحكم والصحيح انه لا يرفع الخلاف
ولو كان الواقف مجتدافيه لزم الوقف فامضى رأيه فيه وعزم على زوال
ملكه عنه او مقلدا فسأل فأتى بالجواز فقبله وعزم على ذلك لزم الوقف
ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل رأى المجتدافى وأفق المقادير عدم اللزوم بعد
ذلك او يخرج منه مخرج الوصية فيقول أوصيت بفلان ارضي او دارى او يقول
جعلتها وقفا بعد موتي فتصدقوا بها على المساكين أو يوصي بان توقف فانه
يلزم في روايته عنه والصحيح انه يصح من الثلث غير لازم اتفاقا لكونه وصية

محضه والزرور انما هو في حق وورثته حتى لو مات من غير رجوع اليهم
 التصديق بمنافعه مؤبدا ولا يعكثهم ان يتلكوه بعده تاابد الوصية فيه بعدم
 امكان انقطاع الذم بخلاف الوصية بخدمة عبده لانه لانسان بعينه فانه اذا
 مات الموصي له يرجع العبد الى ورثة الموصي لانتهائها بوجوب المستحق للخدمة
 وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله يلزم الوفاء بدون عذير الشرطيين وهو قول
 عامة العلماء وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بسبع حوائط
 في المدينة و ابراهيم الخليل عليه السلام وقف واقفا وهي باقية الى يومنا هذا
 وقد وقف الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وسمايتي
 مصر حياه ثم ان ابا يوسف رحمه الله قال بصير وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة
 الاعتاق عنده وعليه الفتوى وقال محمد رحمه الله لا يصير وقفا الا باربعة
 شروط وسأني في قول الفصول ولا ي حنيفه رحمه الله ما روى عن ابن عباس
 رضي الله عنهما انه قال لما نزلت سورة النساء سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا حبس بعد سورة النساء وما روى لا حبس عن فرائض الله وعن
 شريح رحمه الله جاء محمد ببيع الحبس ولانه عقد على منفعة معدومة فيكون
 جائزا غير لازم كما هو الصحيح عنه او غير جائز كما تقدم والدليل على انه باق على
 حكم ملكه بعد الوفاء انه لو قال تصدقوا على فلان فاذا مات فلهي اولاد فلان
 انه يفعل كما قال وانه يجوز الانتفاع به زراعة وسكنى وان ولاية التصرف فيه
 اليه وانه اعترف على قوله بانه حبس العين على حكم مالك الى آخره ولانه
 لا يمكن ان يزول ملكه عنه لانه لا الى مالكه مع بقائه لانه غير مشروع اذ
 يصير كالتابفة بخلاف الاعتاق لانه اتلاف مال الة المعتق وبخلاف المسجد
 لانه جعله لله تعالى خالصا وانه لا يجوز الانتفاع به وهذا لم ينقطع حق العبد
 عنه فلم يصير خالصا لله تعالى وما كان الوفاء عندهما اسقاط الملك لا الى مالك
 كما هو بد عرفه بانه حبس العين عن التملك والتصدق بالمنفعة وأصل قواهما
 ما رواه أبو بكر احمد بن عمرو الخفاف في كتابه قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي
 قال انبا ناصالح بن جعفر عن المسور بن رفاعه قال قتل مخير بن يق علي رأس اثنين
 وثلاثين شهرا من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوصى ان اصبحت
 وأموالي لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتصدق بها قال وحدثنا عن عبد الحميد

ابن جعفر عن محمد بن ابراهيم قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك قال قال
 مخبريق يوم أحد فأرصى ان أصبت فأموالي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 يضعها حيث أراه الله تعالى فهي عامة صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 * وحدثني محمد بن بشر بن جريد عن أبيه قال سمعت عمر بن عبد العزيز رحمه
 الله عليه يقول في خلافته بخناصرة سمعت بالمدينة والناس يومئذ كثير من
 مشيخة من المهاجرين والانصار ان حوائط رسول الله صلى الله عليه وسلم
 السبعة التي وقف من أموال مخبريق وقال ان أصبت فأموالي لعمدي يضعها
 حيث أراه الله تعالى وقتل يوم أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مخبريق خير يهودي قال وحدثني ابن أبي سبرة عن اسمعيل بن أبي حكيم قال
 شهدت عمر بن عبد العزيز ورجل يخاصم اليه في عقار حبس لاسماعيل
 ولا يوهب ولا يورث فقال يا أمير المؤمنين كيف تجوز الصدقة ان لا يأتي ولم
 يدرا أي يكون أم لا فقال عمر رضي الله عنه اردت امر اعظميا فقال يا أمير
 المؤمنين ان أبابكر وعمر كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تحل حتى تقبض
 قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله الذين فضاوا بما تقول هم الذين حبسوا
 العقار والارضين على أولادهم وأولاد أولادهم وعمر وعثمان وزيد بن ثابت
 فإياك والطعن على من سلفك والله ما أحب اني قلت ما قلت وان لي جميع
 ما تطاع عليه الشمس أو تغرب فقال يا أمير المؤمنين انه لم يكن لي به علم فقال
 عمر استغفر ربك وإياك والرأي فيما مضى من سلفك أولم تسمع قول عمر رضي
 الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم ان لي ما أحببه فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احبس أصله وسبل عمره ففعل فلما قدر أبت عبد الله بن عبيد الله يلى صدقة
 عمر وأبا بالمدينة وال علم ان يرسل اليها من ثمرته * قال وحدثني ابن أبي سبرة عن
 المسور بن رفاعه عن ابن كعب القرظي قال كانت الحبس على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة حوائط بالمدينة الاعواف والاصافية
 والدلال والمذب والبرقة وحسنا ومشربة أم ابراهيم وانما سميت مشربة
 أم ابراهيم لان أم ابراهيم مارية كانت تنزلها قال ابن كعب وقد حبس
 المسلمون بعده على أولادهم وأولاد أولادهم وقد حبس أبو بكر رضي الله عنه
 وباعاله بمكة وتركها فلان علم انها ورثت عنه ولكن يسكنها من حضر من ولد

ولده ونسبه بركة ولم يتوارثوها فاما ان تكون صدقة وقوفة او تر كوها على
 ماتر كها أبو بكر رضي الله عنه وكرهوا مخالفة فيه لرفع او هذا عند ناشيه
 بالوقف وهي مشهورة بركة وحبس عمر رضي الله عنه قال حدثنا يزيد بن
 هرون قال حدثنا عبيد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال
 أصاب عمر رضي الله عنه مرة ارضاء بغيره فقال يا رسول الله اني أصبت ارضا
 بغيري لم أصب ما لاقط انفس عندي منه فماتنا مني فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان كنت حبيت اصلها او صدقت بغيرتم اجعلها عمر رضي الله عنه
 لا تساع ولا توهب ولا تورث تصدق به على الفقراء والمساكين وابن السبيل
 وفي الرقاب والغزاة في سبيل الله والضيف لاجتراح على من وليها ان يأكل
 منها بالعرف وان يطعم صديقا غير منقول منه وأوصى به الى حفصة أم
 المؤمنين ثم الى الاكابر من آل عمره وقال وحديثنا محمد بن عمرو الواقدي قال
 حدثنا قدامة بن موسى الجمعي عن بشره بن الولي المازني قال سمعت جابر بن
 عبد الله يقول لما كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه صدقته في خلافته دعا
 نفر من المهاجرين والانصار فأحضرهم ذلك واشهدهم عليه فانتشر خبرها
 قال جابر رضي الله عنه فلم اعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والانصار
 الا حبس ماله صدقة مؤبدة لا تشتري ابدا ولا توهب ولا تورث قال
 حدثنا الواقدي قال لي ابو يوسف رحمه الله ما عندك في وقف عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه فقلت أبانا ابو بكر بن عبد الله عن عاصم بن عبد الله عن
 عبد الله بن عامر بن ربيعة قال شهدت كتاب عمر رضي الله عنه حين وقف
 وقفه انه في يده فاذا توفي فهو والى حفصة بنت عمر فلم يزل عمر يولي وقفه الى أن
 توفي واقد رأيت نفسه هو بنفسه يقسم عمر مخ في السنة التي توفي فيها ثم صار الى
 حفصة رضي الله عنها فقال ابو يوسف رحمه الله هذا الذي أخذنا به اذا اشترط
 الذي وقف انه في يده في حياته ثم اذا توفي فهو الى فلان بن فلان فهو جائز وهذا
 فعل عمر رضي الله عنه كما ترى وحبس عثمان بن عفان رضي الله عنه قال
 حدثنا محمد بن عمرو الواقدي الاصل قال حدثنا عمر بن عبد الله عن عبيدة
 قال تصدق عثمان في امواله على صدقة عمر بن الخطاب قال وحدثنا قرفة
 ابن اذينة قال رأيت كتابا عند عبد الرحمن بن ابيان بن عثمان فيه بسم الله

الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به عثمان بن عفان في حياته تصدق بماله الذي
 يجنيه يدعى مال ابن ابي الحقيق على ابنه ابان بن عثمان صدقة بتله لا يشتري
 اصله ابدأ ولا يوهب ولا يورث شهد على بن ابي طالب رضی الله عنه واسامة
 ابن زيد و كذب و حبس على بن ابي طالب رضی الله عنه قال حدثنا محمد بن
 عمر الواقدي قال حدثنا سليمان بن بلال وعبد العزيز بن محمد عن ابيه عن علي
 ابن ابي طالب رضی الله عنه ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه قطع لعلی رضی
 الله عنه ينبع ثم اشترى علی رضی الله عنه الى قطعه منه التي قطع له عمر اشياء
 خفية فيها عينان فيمنعهم يعملون اذ تفجر عليهم مثل عنق الجزور من الماء فأتى
 عليا فبشره بذلك فقال رضی الله عنه فبشره الوارث ثم تصدق بها على الفقراء
 والمساكين في سبيل الله وابن السبيل القريب والبعيد في السلم والحرب يوم
 تبيض وجوه وتسود وجوه ليصرف الله النار عن وجهه يوم ابلغ جسداتها
 في زمن علي رضی الله عنه الفوسق قال وروى موسى بن داود قال حدثنا
 القاسم بن الفضل قال حدثنا محمد بن علي بن ابي طالب رضی الله عنه تصدق
 بارض له بتا بئلا يقي بها وجهه عن جهنم على مثل صدقة عمر غير انه لم يبع ثمن
 منها اللو الى شيئا كما استثناء عمر رضی الله عنه قال نا علي عن عيينة عن عمرو بن
 دينار قال في صدقة علي بن ابي طالب رضی الله عنه ان جبير اوربا حوايا بنزور
 موالي يعملون في المال خمس حجج منه نفقاتهم ونفقات اهلهم ثم هم اسرا لوجه
 الله تعالى قال وحدثني ابن ابي سبرة عن يحيى بن شبيب قال رأيت علي بن
 الحسين يبيع من رقيق صدقة علي ويتناع قال حدثنا بشر بن الوليد قال
 انبا ما ابو يوسف قال حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن
 جده انه تصدق ينبع فقال ابتغي بها مرضاة الله تعالى ليدخا في بها الله الجنة
 ويصرفني عن النار ويصرف النار عنى في سبيل الله ووجهه وذى الرحم
 والبعيد والقريب لا تباع ولا توهب ولا تورث كل مال لي ينبع غير ان ربا حوا
 و ابا بنزور وجبير ان حدثني حدث فابس عليهم سبيل وهم محررون ووال
 يعملون في المال خمس حجج وفيه نفقتهم ورزقهم وزرق ما كان لي ينبع حيا انا
 اوميتا ومع ذلك ما كان لي بوادي القرى من مال ورقيق حيا انا اوميتا ومع
 ذلك الاديتة واهلها حيا انا اوميتا ومع ذلك عباد اهلها وان زرعها مثل

ما كتبت لاني نيزور رباح و جبیر * وحبس الزبير رضى الله عنه قال حدثنا
 محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا ابن ابي الزناد عن هشام بن غروة عن ابيه عن
 الزبير بن العوام رضى الله عنه انه جعل دوره على بنيه لاتباع ولا تورث
 ولا توهب وان للمردودة من بناته ان تسكن غير مضره ولا مضر بها فاذا
 استغنت بزوج فليس لها حق * وحبس معاذ بن جبل رضى الله عنه قال حدثنا
 محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا النعمان بن معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن
 كعب بن مالك قال وحدثنا يحيى بن عبد الله بن ابي عن ابيه قال كان معاذ بن
 جبل رضى الله عنه اوسع انصارى بالمدينة ربعا فتصدق بداره التي يقال لها
 دار الانصار اليوم وكتب صدقته فالانتم ان ابن ابي اليسر خادم عبد الله بن
 ابي قتادة في الدار وقال ينبع هي صدقة على من لا ندري ا يكون او لا يكون
 وقد قضى أبو بكر وعمر رضى الله عنهما الا صدقة حتى يقبض فاختموها الى
 مروان بن الحكم فجمع اهلهم مروان بن الحكم اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فرأوا ان تنفذ الصدقة على ما سئل ورأوا حبس بن ابي اليسر فيكون
 له اذبا فحبسه اياما ثم كلم فيه فخلا فملا كان الصبيان يضحكون به * وقد حبست
 عائشة رضى الله عنها واختمت الامهات وام حبيبة وصفية ازواج النبي صلى
 الله عليه وسلم * وحبس سعد بن ابي وقاص وخاله بن الوليد وجابر بن عبد الله
 وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وغيرهم رضى الله عنهم اجمعين وهذا اجماع
 منهم على جواز الوقف ولزومه ولان الحاجة ماسة الى جوازه لقول زيد بن
 ثابت رضى الله عنه لم ترا خيرا للميت ولا للميت من هذه الحبس الموقوفة اما الميت
 فيجزي اجرها عليه واما الحي فتحبس عليه ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على
 استهلاكها فان زيد بن ثابت رضى الله عنه جعل صدقته التي اوقفها على سنة
 صدقة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكتب كتابا على كتابه هذا واما الجواب
 عن قوله صلى الله عليه وسلم لا حبس عن فرائض الله فنقول انه محمول على انه
 لا يمنع اصحاب الفرائض عن فروضهم التي قدرها الله اهلهم في سورة النساء بعد
 الموت بدليل نسخها لما كانوا عليه من حرمانهم الاثاق قبل نزولها وتورثتهم
 بالموأخاة والموالاتة مع وجودهن وقول شريح جاء محمد يبيع الحبس محمول على
 حبس الكفرة مثل البهيرة والوصيلة والسائبة والحام والاعاجاه وصرح باللفظ

متواتر المعنى وحمل المعامل عليه توفيقا بين الأدلة والله اعلم

• (باب في ألقاظ الوقف وأهله ومجمله وحكمه) •

يتوقف انعقاد الوقف على صدوره ركنه من أهله مضافا إلى محل قابل بالحكمه
 لما علم ان قيام ذات التصرف بالأهل وقيام حكمه بالمحل (فركنه) لفظ الوقف
 وما في معناه كقوله صدقة محرمة أو صدقة محبسة أو صدقة مؤبدة أو صدقة
 لا تباع ولا توهب ولا تورث أو صدقة موقوفة (وأهله) أهل التبرع وهو
 الحار العاقل البالغ غير مرتد ولا مديون محجور عليه فيصح منه لا إذا كان مديونا
 ولو في مرض الموت الآن للورثة ابطال ما زاد على الثلث كالتسديد ولا يصح
 من العبد الا اذا أذن له مولاه وكان غير مستغرق بالدين ولو استغرقه لا يصح
 وقفه وان أذن له يسميه مع الفرما بنا على قول أبي حنيفة رحمه الله ولا من
 الصبي والمجنون الذي لا يعقل ايجزهما عن التصرف ولا من المرتد وسبأ في
 بيانه في آخر الابواب ولا من المديون المحجور على قول من يرى به وان لم يكن
 محجورا عليه يصح وقفه وان قصد به ضرر غرمانه لثبوت حقهم في ذمته دون
 العين (ومجمله) المال المتقوم بشرط كونه عقارا او منقولا او متعارفا وقفه
 وسبأ في بيانه في فصله (وحكمه) ما ذكر في زهر يقفه من انه حبس العين عن
 التملك والتصدق بالمنفعة ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز لا زما
 عند عامة العلماء الا ان محمد ارضه الله اشترط التسليم الى المتولى واختاره
 جماعة وعند أبي حنيفة رحمه الله يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويقي
 ملكه على حاله فاذا مات تورث عنه ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حياتي
 وبعد وفاتي جاز عندهم الا ان أبا حنيفة رحمه الله قال مادام الواقف حيا كان
 ذلك نذرا منه بالتصدق بالغلة وكان عليه الوفاء بما نذر ولو رجع عنه جاز ولو لم
 يرجع حتى مات جاز من الثالث ويكون سيلا سبيل من اوصى بخدمة عبده
 لانسان فان الخدمة تكون له والرقبة على ملك مالكها حتى لو مات
 الموصى له بها يصير العبد ميراثة المالك الا ان في الوقف لا يتوهم انقطاع
 الموصى لهم وهم الفقراء فتأبده هذه الوصية ولو قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة او قال وقف ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجيزي الوقف قال
 هلال رحمه الله لان الوقف يكون للغنى والفقير ولم يسم لا يسم ما هو فذلك

مطلب المديون
عليه

ابطلته وصار كما لو قال ارضى محبوبه ولم يزد على ذلك فانما الاصل ان يكون وقفا
ولان الارض توقف للدين والوصايا والحبس الاصل فهو هذا وقف لم يسم سمي له
ووجهه فلم تصدق بطلته فقد خرج من ان يكون على ما أمر به النبي صلى الله
عليه وسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه لانه انما ذكر حبس الاصل ولم يذكر
الصدقة على ما أمر به عمر بن الخطاب فلذلك ابطالته حتى يجمع الكلامان
الصدقة والحبس فاذا اجتمعا كان الوقف جائزا وقال أبو يوسف رحمه الله
يجوز ويكون وقفا على المساكين لان مطاقه ينصرف الى المساكين عرفا
ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة او موقوفة صدقة ولم يزد على هذا لجاز في
قول أبي يوسف ومحمد وهلال الراى رحمه الله ويكون وقفا على الفقراء وقال
يوسف بن خالد السهتي رحمه الله لا يجوز ما لم يزد قوله وآخرها الفقراء أبدا
والصحيح قول أصحابنا لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج الى
ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج الى ذكر الابد أيضا ولو قال ارضى هذه
محرمة صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمة بمنزلة
قوله موقوفة في لغة أهل المدينة ولو قال حبست ارضى هذا وقف ارضى
هذه حبس لا تكون وقفا في قولهم ولو قال حرمت ارضى هذه او قال ارضى
هذه او قال هي محرمة (قال الفقهاء) أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف كقوله
موقوفة ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل قال هلال في قولنا
وقول أبي حنيفة لان معنى قوله وقف ومعنى قوله حبس سواء فكأنه قال
ارضى وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا وقال وكذلك لو قال هي محرمة
حبس او حبس محرمة لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل وليس من الغله
فذلك ابطالته ولو قال موقوفة حبس محرمة لا تساع ولا توجب ولا تورث
ولم يزد على ذلك لا يجوز الا ان يجعل فيه معنى الصدقة او المساكين مع حبس
الاصل فيجوز ذلك عندنا ولو قال حبس صدقة او صدقة حبس قال هلال هذا
جائز (وقال الفقهاء أبو جعفر) هذا ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة
ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبدا جاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على
الفقراء لان في قوله موقوفة لله تعالى أبدا دليلا على انه أراد به المساكين لان
فيه قرينة الى الله تعالى بقوله لله تعالى وخرجت من ان تكون موقوفة للدين

قال ارضى هذه
موقوفة او موقوفة

بقوله الله تعالى أبدا وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل أبدا
 أو قال موقوفة لوجه الله تعالى أو موقوفة لطلب ثواب الله تعالى ولو أوصى
 بأن يوقف ثلث أرضه بعد وفاته لله تعالى أبدا تكون وصية بالوقف على الفقراء
 ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان صح وبصير تقديره صدقة
 موقوفة على الفقراء لأن محل الصدقة الفقراء إلا أن غلبتها تكون أن فلان
 مادام حيا ومنه لو قال صدقة موقوفة على زيد أبدا أو قال على ولدي أبدا لأنه
 يصح من غير ذكر الأب فصح ذكره أو ولي ولا يصح على قول يوسف بن خالد السهقي
 وإن ذكر الأب لأن ذكر لفظ الأب مضاف إلى الصدقة على زيد أو ولده وهو
 لا يتأبد فيلغوه هذا اللفظ وكذا لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه
 الخير والبر أو قال على وجه الخير أو قال على وجه البر يكون وقفا على الفقراء
 لأن البر عبارة عن الصدقة ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة في الحج عني
 أو العمرة عني يصح الوقف ولو لم يقل عني لا يصح لأنهم ليسوا بصدقة ولو قال
 أرضي هذه موقوفة على الجهاد أو في الجهاد أو في الفزو أو قال في كسب
 الموقى أو في حفر القبور أو قال في بناء المساجد أو الحصون أو قال على مرمتها
 أو قال على عمل السقييات في الأماكن المحتاج إليها أو غير ذلك مما يتأبد فإنه
 يصح ويكون وقفا على ذلك السبيل (قال الفقيه) أبو جعفر رحمه الله متى ذكر
 موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال
 موقوفة على إنشاء السبيل لأنهم لا يقطعون ويكون لفقراءهم دون أغنيائهم
 كخمس الغنمية وكذا لو قال على الزمى أو على المنقطع بهم لأنهم يتأبدون
 ويكون لفقراءهم فقط وهذا قول هلال رحمه الله وما سياتى من بطلانه على
 الزمى قول الخصاص رحمه الله قال شمس الأئمة رحمه الله إذا ذكر مصرفا فيهم
 تنصير على الحاجة فهو صحيح سواء كانوا يمحسون ولا يمحسون لأن المطلوب
 وجه الله تعالى ومتى ذكر مصرفا يستوى فيه الأغنياء والفقراء فإن كانوا
 يمحسون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم وإن كانوا لا يمحسون فهو باطل
 إلا أن كان في لفظه ما يدل على الحاجة استعمالا بين الناس لا باعتبار حقيقة
 اللفظ كالتباعد فالوقف عام - صحيح ويصرف للفقراء منهم دون أغنيائهم
 فهذا الضابط يقتضى صحة الوقف على الزمى والعسبان وقراء القرآن

مطلب صحة الوقف
 الزمى والعسبان
 ونحوهم

والفقهاء وأهل الحديث ويصرف للفقراء منهم كالتماخي لاشعار الامعاء
 بالخليفة استعما لان العمى والاشتمغال بالعلم يقطع عن الكسب فيقلب
 فيهم الفقر وهو اصح مما سباني في باب الوقف الباطل انه باطل على هؤلاء
 ولو قال ارضى هذه موقوفة على فقرا قرابتي او قال على اولادي لا يصح لانهم
 يتطهرون فلا يتأبد وبدونه لا يصح الا ان يجعل آخره للفقراء ولو قال ارضى
 هذه موقوفة على فقراء بنى زيد او قال على يتامى بنى عمرو فان كانوا يحصون
 وكان الوقف في الصحة لا يصح لانه لا يتأبد وان كانوا لا يحصون يصح ويصير
 بمنزلة الوقف على يتامى الفقراء روى عن محمد بن ربه الله ان ما لا يحصى عشيرة
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه مائة وهو المأخوذ عند البعض وقيل اربعون
 وقيل ثمانون والفتوى انه مفوض الى رأى الحاكم ولو قال ارضى صدقة
 لا تباع نكحون نذرا بالصدقة ولا تكون وقفا لان قوله صدقة عبارة عن النذر
 فيتصدق به او لا يجبره القاضي عليها ولو زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفا
 على المساكين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على زيد أيام
 حياته جاز لمصلحة التأييد بسبب كونها للفقراء بعده لان ما لله تعالى يكون
 للفقراء الا ان زيدا يقدم عليهم ولو قال هي صدقة موقوفة على زيد مادام حيا
 وكان في صحته فانه يكون باطلا لانه غير وابدومن شرط صحة الوقف التأييد
 كمنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم جعلوا اوقافهم مؤبدة فما كان
 مثل ذلك يصح وما لا فلا ولو قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون نذرا
 بالصدق بالغة ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا بالصدق بعين
 الدار للمساكين المعال ولو قال ضيعتى سيدى اولى سيدى ان كان من ناحية
 ذمارة فوا هذا الكلام للوقف صارت وقفا والاقبى من نيتته فان نوى وقفا
 فهو كائى وان نوى صدقة تصدق بعينها او قيمتها وان لم يكن له نية تورث عنه
 اذا مات والله اعلم

وقف على فقراء

ما لا يحصى

• (فصل في بيان ما يتوقف جواز الوقف عايمته) • اتفق ابو يوسف ومحمد
 رحمهما الله على ان الوقف يتوقف جوازه على شروط بعضها في الماتصرف
 كالمالك فان الولاية على المثل شرط الجواز والولاية بستانه المالك او هي نفس
 المالك حتى لو وقف المالك الغير بغير اذنه توقف على اجازته وبعضها يرجع الى

نفس التصرف وهو كونه قربة في ذاته وعند المتصرف - حتى لو وقف المسلم
 أرضه أو داره على البيعة أو الكفيلة أو على دار دعوة للمبتدعة أو على فقراء
 أهل الحرب لا يجر زاعداً كونه قربة في نفس الأمر وعند المتصرف وكذا
 لو كان الواقف ذمياً بالعدم كونه قربة في نفس الأمر وسبباً في وقف أهل
 الذمة إن شاء الله تعالى وبعضها يرجع إلى المحل وهو كونه عقاراً أو منقولاً
 تبعاً للعقار واختلافاً في كون أربعة أشياء شرطاً للجواز الأول التسليم
 للموقوف ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لأن الوقف ليس بقائك وإنما هو
 إخراج له عن ملكه إلى الوقف فاشبهه الاعتاق بخلاف الصدقة المنقذة قائماً
 إخراج من ملك إلى ملك فحتاج إلى قبض العين لملك ولما تقدم من رواية
 الواقدي في وقف عمر بن الخطاب أنه في يده فإذا توفي فهو إلى حفصة ولأن يد
 المخرج إليه حكم الاستقادة الولاية منه فيصير كأنه إخرجه منه إليه فلا
 تزيد الأثر على يد الأصل في الحكم وشرط عند محمد رحمه الله لأنه تقرب إلى
 الله تعالى بهين من ماله فيموقوف جوازاً على التسليم كالصدقة بالعين وقد علم
 جوابه ثم تسليم كل شيء عند ما يليق به في المقبرة يحصل بدفن واحد
 فصاعداً بآذنه وفي السقاية بشرب واحد وفي الختان بنزول واحد من المارة
 هذا في المقبرة والختان الذي تنزل فيه المارة كل يوم وأما السقاية التي تحتاج
 إلى صب الماء فيها والختان الذي ينزل الحاج بكفة والقرارة بالثغر فلا بد فيها
 من التسليم إلى المتولى لأن نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج إلى من يقوم
 بصالحه وإلى من يصب الماء فيها والغسق والتقى في الختان والسقاية والتبخر
 والحوض سواء لاستوائهم في الحاجة وفي المسجد بالصلاة فيه بجماعة باذن
 بآله وسبباً في ما قبله من الاختلاف في باب بناء المساجد إن شاء الله تعالى وعلى
 هذا الخلاف ينبغي ما إذا استغنى الناس عن الصلاة في المسجد نظراً
 ما حو إليه فأعاد محمد إلى ملكه وارثه إن كان ميتاً إن التسليم بالصلاة شرط
 عنده ابتداءً فكذا انتهاء وإبقاء أبو يوسف رحمه الله منجد بالعدم اشتراطه
 التسليم والثاني كونه مقرراً بشرط عند محمد رحمه الله لوقوف التسليم عليه وليس
 بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لما بينا أنه الحقة بالعتق فالوقوف نصف أرضه
 يصح عنده ولا يصح عند محمد رحمه الله وسبباً في وقف المشاع

والثالث ذكر التأييد او ما يقوم مقامه كاصدفة ونحوها شرط عند محمد
 رحمه الله وليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله فلو قال وقتت أرضي هذه
 ارقال جهاتهما وقوفة ولم يزد عليه جازعنده وصارت وقفاً على الفقراء وبه أفتى
 مشايخ الملح وعلمه الفتوى لان قوله وقتت يقتضي ازالته الى الله تعالى ثم الى
 نائبه وهو الفقير وذات مقتضى التأييد فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق وعند
 محمد لا يجوز لان موجب زوال الملك بدون التمليك وذلك بالتأييد كما عتق
 واذا لم يتأيد لم يتوفر عليه موجب واهذا يبطله التوقيت كما يبطل البيع ولو قال
 وقتت أرضي هذه على عمارة المسجد الفلاني يجوز عنده لانه لو لم يزد على قوله
 وقتت يجوز عنده قبل الاولى اذا عين جهة ولا يجوز عند محمد لاحتمال خراب
 ما حوله فلا يكون مؤبداً وعن أبي بكر الاعمش ينبغي ان يجوز على الاتفاق لان
 الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض مسجداً او بمنزلة زيادة في المسجد
 قال النقيب أبو جعفر هذا القول أصح الى وقال أبو بكر الاسكاف ينبغي
 ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد وقف على عمارته والمسجد
 يكون مسجداً بدون البناء فلا تكون عمارة البناء مما يتأبد فلا يصح الوقف
 والاول اوجه ولو قال وقتت أرضي هذه على ولى وولدى ونسلهم أبداً
 يصح عند أبي يوسف فاذا انقضوا تكون الغلة للفقراء ولا يصح عند محمد
 لاحتمال الانقطاع ولو قال وقتت أرضي هذه على ولد زيد او ذكراً جاءه
 باعيانهم لم يصح عند أبي يوسف أيضاً لان تعيين الوقف عليه يمنع ارادة غيره
 بخلاف ما اذا لم يعين له اياه ووقف على الفقراء الا ترى انه فرق بين قوله أرضي
 هذه موقوفة وبين قوله موقوفة على ولى فصحيح الاول دون الثاني لان مطلق
 قوله موقوفة ينصرف الى الفقراء عرفاً فاذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يبيح
 العرف فظهر بهذا ان الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه انما هو
 في التنصيص عليه او على ما يقوم مقامه كالفقراء ونحوهم واما التأييد بمعنى
 فشرط اتفاقاً على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ رحمه الله تعالى
 والرابع اشتراط الواقف الاتفاقيات بالوقف لا يمنع من صحته عند أبي يوسف رحمه
 الله وينع عند محمد رحمه الله وسيأتي في باب الوقف على النفس ان الفتوى على
 قول أبي يوسف وان معه جماعة والله اعلم

(فصل في بيان اشتراط قبول الوقف وعدمه) • قبول الموقوف عليه الوقف
 ليس بشرط ان وقع لاقوام غير معينين كالفقراء والمساكين وان وقع
 لشخص بعينه وجعل آخره للفقراء يشترط قبوله في نفسه فان قبله كانت
 الغلة له وان رده تكون للفقراء ويصير كانه مات ومن قبل ما وقف عليه
 ليس له الرده بعده ومن رده اول مرة ليس له القبول بعده فلو قال وقفت ارضي
 هذه على اولاد زيدونه له وعقبه ومن بعدهم على المساكين فقبله بعضهم ورده
 بعضهم تكون الغلة كلها لمن قبل منهم وان رده كلهم تكون للمساكين وان
 قبل كل واحد منهم بعضه ورد الباقي يكون ما رده للمساكين فان حدث
 لزيد ولد أو نسل وقبله كلهم او بعضهم رجع لمن قبله منهم وان رده كلهم كان
 للمساكين وهكذا الى ان يقرضوا بخلاف ما لو اوصى بثلاث ماله لجماعة
 باعيانهم فردها بعضهم فان حصصهم تكون لورثة الموصى وكذلك لو ردها
 الكل والفرق بين ما ان الموصى انما اوصى لهم فقط بما بطل منها يكون لورثته
 واما الواقف فانه قد جعله بهداهم للمساكين فاذا بطل كونه لهم يصير
 للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على زيد وعمر و
 ما عاشا ومن بعدهم على المساكين ثم مات احدهما او ردتكون حصته
 للمساكين ولا يستحقها الاخر لانه جهل الوقف لله عز وجل ابتداء ثم اوجبه
 لهما وما كان لله تعالى فهو للمساكين فمن قبل منهما اربق حيا تقدم عليهم
 بخصته فقط بخلاف المسئلة الاولى فانه اوجبه لهم اول ثم جعله من بعدهم
 للمساكين فلا يكون لهم شيء ما لم ير ذلك الكل أو يقرضوا ولو قال وقفت ارضى
 هذه على زيد واولاده ومن بعدهم على المساكين فقال زيد لا اقبل لنفسى
 ولا لاولادى يصح رده في حصته فقط واما اولاده فان كانوا كبارا فالرد
 والقبول اليهم وان كانوا صغارا تكون حصتهم لهم ولو قال وقفت ارضى هذه
 على زيد ومن بعده على المساكين فقال زيد قبلت غلة هذه السنة ورددت
 ما به ردها او قال قبلت ثلثها او نصفها او رددت الباقي استحق ما قبله وكان
 الباقي للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على زيد
 وعمر وما عاشا ان قبلا ومن بعدهم على المساكين فقبل احدهما ورده الاخر
 استحق القابل حصته وتكون حصته الراد للمساكين وقد روي عن زفر

رجه الله انه قال اذا اوصى ان يجرى على زيد وعمر و من ثلثه في كل شهر
 دراهم لكل منهم ماما عاشا انه اذا مات احدهما تبطل وصية الآخر اكونه
 قال ماما عاشا والمراد من هذا عنده حياتهم ماما وقال سائر اصحابنا رحمه الله
 وصية الباقي منهم ما على حالها ولا تبطل بموت الآخر ولو قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل ابدأ على زيد وعمر و من بعدهما على المساكين وكان
 احدهما ميتا تكون الغلة كلها للميت منهم العدم جواز الوقف على الميت فاذا
 مات الحي تصير الغلة للمساكين

باب بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وما يدخل تبعه وما لا يدخل وايقار
 دخول بعض الموقوف فيه ووقف ما يقطعه الامام *

اذا وقف الميراث الماقل البالغ ارضه او اداره او ما جرى التعارف بوقفه من
 المنقولات وهو غير محجور عليه ولا امر تدبىح لازما عند عامة العلماء وقال
 ابو حنيفة يجوز ان لا يعادى او لا يجوز على ما بينا في اول الكتاب فلو قال
 ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ ولم يرد تصديره وقفا ويدخل فيه
 ما قيم امين الشجر والبناء دون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل فيه ايضا
 الشرب والطريق استحبنا لانها انما توقف للاستغلال وهو لا يوجد الا بالماء
 والطريق فكان كالاجارة بخلاف ما لو جعل ارضه او اداره مقبرة وفيها اشجار
 عظام وايية فانها لا تدخل في الوقف فتكون له ولو رثته من بعده ولو قال ارضى
 هذه صدقة موقوفة بجهة وقفا وجميع ما فيها ومنها على الشجر ثمره قاعة يوم
 الوقف قال هلال في القياس تكون الثمرة له ولا تدخل في الوقف وفي
 الاستحسان يلزمه التصديق على الفقراء على وجه النذر لا على وجه الوقف
 لانه لما قال بجميع ما فيها ومنها فقد تسلم بما يوجب التصديق لزمه التصديق
 بالثمره التي كانت متصلة به يوم الوقف وما يحدث بعده يصرف في الوجوه التي
 سماها لكونه غلة الوقف وذكر الناطق رجل قال جعلت ارضى هذه وقف على
 الفقراء ولم يقل بجهة وقفها يدخل البناء والشجر الذي فيها تبعه ولا يدخل الزرع
 النبات فيها حنطة كان او شعيرا او غيره وكذلك البقل والاس والرياحين
 والخلخلاف والطرفاء وما في الاجنة من حطب يقطع في كل سنة والورد
 والياسمين وورق الجنان والقطن والباذنجان وزهر بصل التريخس والريباب

يدخل في الوقف
 خل

فانما لا تدخل واما الاصول التي تبقى والشجر الذي لا يقطع الا بهد عامين
او اكثر فانها تدخل تبعاً ولو زاد بجهة وقتها تدخل الثمرة القائمة في الوقف وهذا
اولى خصوصاً اذا زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف داراً بجميع ما فيها وفيها
حمامات يطرن او يتأوفيه كقوارات عسل يدخل الحمام والنحل تبعاً للدار
والعسل كالموقف نصيحة وذكر ما فيها من العبيد والداويب وآلات الخراثة
فانما تصير وقتاً تبعاً لها وان لم يجز اصاله كالماء والهواء والاطراف في بيع
الاراضي والعبيد ونفقة من غلة الوقف وان لم يذكرها الواقف ولو زوج
الحا كحارية الوقف يجوز عيبه لا يجوز ولزم من امة الوقف لانه يلزمه المهر
والنفقة ولو ضعف بعضهم من العمل يجوز للتيميم بيعه وشراؤه غلام يده وكذلك
الدوايب والآلات يبيها ويشترى بثمنها ما هو أصلح الوقف وليس للتيميم قطع
الاشجار المثمرة ولا يبيها وله بيع غيرها بعد القطع لاقبله لانها مادامت متصلة
بالارض تكون تبعاً لها واذا نبت القصب في اصول النخل ان كان في تركه
ضرراً بالنخل يقطع ويباع وغلة الوقف كمن السعف والابتراك على حاله
واذا صار نخلاً لخرج من ان يكون غلة وصار وقتاً وهكذا حكم سائر ما ينبت
من اصول اشجار الوقف ولو كان في الكرم الوقف شجر يضر ظلها بثماره ان
كان ثمرها يزيد على ما يتصل من ثمره لا يقطع ولا تقطع وهكذا الحكم لو
أضررت بالارض ولو وقف ضيعة له وقال شهرتها اتفق عن تحديدها جاز الوقف
ثم لو قال عن بعض قطع من الارض انها غير داخل في الوقف ينظر الى حدودها
فان كانت مشهورة وكانت تلك القطع داخلها كانت وقتاً والا كان القول
فيها قوله وهكذا الحكم لو وقف داراً وقال ان هذه الخجرة لم تدخل في الوقف
فانه ينظر الى حدودها وتتمثل الجيران عنها فان شهدوا انها من الدار كانت
وقتاً والا كان القول قوله فيما اشكل كونه وقتاً ولو وقف أرضاً قطعها
اياها السلطان فان كانت ملكاً له او واناصح وان كانت من بيت المال لا يصح
ولا يصح وقف ارض الحوز وهي ما حازها السلطان عند عجز اصحابها عن
زراعتها واداء ثمنها يدفعهم اياها اليه كون منفعتها للمساكين مقام
الخراج ورقبة الارض على ذلك اربابهم ان لو وقفها من ادخله السلطان فيها
اعمارتها لا يصح لكونه من ارضها ولو وقف أرضاً اشتراها بعد فادى يصح

ان كان بعد القبض لانه استهلكها باخراجه اياها عن ملكه بالوقف وعليه
قيمة وان كان قبله او كان البيع باطلا كان الوقف باطلا لولو وهبت له ارض
هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها ولو استحق ما وقفه لا يلزمه ان
يشترى بثمنه الذي يرجع به على البائع ارضا ليقفه ابدا لانه وقف مالا يملك
ولو استحق به من مائة او اكثر المستحق لا يظل الوقف في الباقي عند أبي
يوسف لانه يجيزه مشاعا ابتداء في الاولى بقاء ولو اشترى ارضا بالخيار وقبضها ثم
وقفها قبل مضي مدته يصح ويكون ذلك ابطالا للخيار وهكذا الحكم في البائع
اذا كان الخيار له ووقف ما باع ولو بعد التسليم ولو وقفه المشتري بعد القبض
في مدة خيار البائع فامضى البيع لزم وبطل الوقف لان البات اذا طرأ على
موقوف ابطاله ولو استحققت به الوقف ضمن قيمتها جاز شراؤه ووقفه
ومثله العتيق لاستناد المالك الى زمن الاستيلاء ولو اشترى ارضا فوقها ثم اطلع
فيها على عيب يرجع بالنقصان ولا يلزمه ان يشتري به بدلا له عدم دخول نقصان
العيب في الوقف ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او ما رهنه بعد تسليمه صح
ويجوز القاضى على دفع ما عليه ان كان مومرا وان كان معسرا ابطال
الوقف وباعه فيما عليه بخلاف عتيق المرهون لعدم امكان رفعه به - مدزوله
وبخلاف الوقف بعد الاجارة والتسليم الى المستأجر لعدم تعلق حقه بما فيها
وذكر الباقى في فتاويه اختلافا في جواز وقف البناء بدون الارض وذكر
عن محمد رحمه الله انه قال اذا وقف بناء في ارض الوقف على الجهة التي وقفت
الارض عليها جاز وذكر في اوقاف الخصاص ان وقف حوائيت الاسواق
يجوز ان كانت الارض باجارة في ايدي الذين بنوها لا يخرجهم السلطان
عنها من قبل ان اربابها في ايدي اصحاب البناء يتوارثونها وتقسم بينهم -
لا تعرض لهم السلطان فيها ولا يرجمهم وانما غلظة يأخذها منهم وتداولها
خاف عن سلب ومضى عليهم الدهور وهي في ايديهم يتباينونها ويوارثونها
وتجوز فيها اوصاياهم ويمدون بناءها ويبدونها ويفنون غيرها فكذلك
الوقف فيها جاز اه وفي فتاوى الناطقى عن محمد بن عبد الله الانصارى من
اصحاب زفر رحمه الله انه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون
تقبل له وكيف يصنع بالدراهم قال يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل وكذا

طلب وقف الدراهم
الطعام

بيع المكيل والموزون بالدرهم او الدينار ويدفع مضاربة ويتصدق بالفضل
وقبل على هذا ينبغي ان يجوز اذا قال وقتت هذا الكر على ان يقرض لمن
لا بذره من الفقراء في دفع اليهم ويذرونه فاذا حصدوا يؤخذ ويقرض
لغيرهم وهكذا اثموا ولو وقف رب المال ضبعة من مال المضاربة يصح عند أبي
يوسف مطلقا وعند محمد لا يصح ان كان في المال ربح بناء على جواز وقف
المشاع وعدمه والله أعلم

• (فصل في غرس الواقف وغيرها الاشجار او بنائها في الوقف) • رجل غرس
فصل وقف اشجارا او بنى بناء او نصب بابا قالوا ان غرس من غلة الوقف او من
ماله وذكرا انه غرسها للوقف تكون وقفا ولو لم يذ كر شيئا وغرس من ماله تكون
ملكه ولو غرس في المسجد تكون للمسجد لانه لا يغرس فيه ليكون ما يكتم
ان كان لها ثمرة كالنخاع مثلا باح بعضهم للقوم الاكل منها والصحيح انه
لا يساح لانها صارت للمسجد فتصرف في عمارته بخلاف مشجرة على طريق
العمامة جعلت وقفاعليهم ويستوى فيها الغني والفقير كالماء الموضوع في
القلوات وماء السقاية وسرير الجنائز والمصنف الوقف ولو كانت الثمار على
اشجار رباط المارة قال أبو القاسم ارجوان يكون النزال في سعة من تناولها
الا ان يعلم ان غارمها جعلها للفقراء وقال أبو الليث الاحوط ان يحترق من
تناولها من لم يكن سا كفاية الا ان تكون ثمرة لا قيمة لها كالتوت مثلا ولو غرس
رباطي شجرة في وقف الرباط وقما هدها حتى كبرت ولم يذ كر وقت الغرس انها
لرباط قال الفقهاء أبو جعفران كان اليه ولاية الارض الموقوفة فالشجرة
وقف والانهي له وله رفعها ولو طرح سرقينا في وقف اس-تأجره وقرس فيه
شجرانها مات يكون لورثته ويؤمرون بقلعه وليس لهم الرجوع فيما زاد
السرقين في الارض عندنا ولو وقف شجرة باصلها على مسجد معين او على
الفقراء فان كان لها ثمره او ورق ينتفع به كشجر الفرساد لا تقطع الا اذا بيت
او يبس بعضها فانه يقطع اليابس وينزل غيره لانه لا ينتفع باليابس وينتفع
بالاخضر وان لم يكن لها ثمره تقطع وبصرف عنها في عمارة المسجد او يتصدق به
• مقبرة فيها اشجار عظام وكانت فيها قبل اقتناء الارض مقبرة ان علم مالك
الارض تكون الاشجار له باصواها يصنع بها ما يشاء وان كانت مواتا واخذها

أهل القرية مقبرة فالاشجار باصواها على ما كانت عليه قبل جهالها مقبرة
 ولو نبتت بعد ذلك فهي للغارس ان علم والاقار أي فيها اللقاضي ان رأى يبعها
 وصرف ثمنها في عمارة المقبرة فالاشجار باصواها على ما كانت عليه قبل جهالها مقبرة
 أرضه اودار مقبرة وفيها الشجارا وبنائها فهي ومقرها له ولورثته من بعده لان
 مواضع الاشجارا والبناء كانت مشغولة فلا تدخل في الوقف ولو غرس اشجارا
 في ضفة حوض قرية او في جانبي طريق العامة او على شاطئ نهر العامة كانت
 له فان قطعها ثم نبت من عروقها اشجارا تكون له أيضا لوجودها من ملكه
 * اشجار على حافتى نهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس
 وهو يجرى امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الاشجار ملكا
 للشربة فما نبت فيه ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تكن الارض لهم بل
 للعامة وللشربة حق التسبيل فقط فان علم ان الاشجار كانت موجودة في ذلك
 المكان حين اشترى الارصا حيا فانها تكون له والاشجار تكون له لان ما نبت
 في فناء داره يكون له ظاهرا والله أعلم

* (فصل في وقف المنقول اصالة) * اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في
 وقف المنقول من متاعا فقلنا نعم ان أبي يوسف في النواذر لا يجوز الوقف في الحيوان
 والرقيق والمتاع والتمياب ما خلا الكراع والسلاح الا بطريق التبع كما تقدم
 والصحيح ما روى عن محمد رحمهما الله من انه يجوز وقف ما جرى فيه التعارف
 كالمصاحف والكتب والنفاس والقدوم والمنشار والقدرة والجنائز لوجود
 التعارف في وقف هذه الاشياء وبه يترك القياس كما في الاستصناع بخلاف
 ما لا تعارف فيه كالتمياب والامتعة لان من شرطه التأييد كما بينا ولا يمكن تركه
 فيما ذكرنا للتعارف وفيه الاحوال والكراع للجهاد بالنص فان خالد بن الوليد
 رضي الله عنه وقف دروعا له في سبيل الله فأجازته النبي صلى الله عليه وسلم
 وجعل رجل ناقه في سبيل الله فأرادت امرأته ان تحج عليهم فأتاها بربذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحج من سبيل الله وطهحة رضي الله تعالى
 عنه بسلاحه وكراعته في سبيل الله أي خيله والابل كالحيل لان العرب
 تقابل عليهم وتحمل عليها السلاح فبقي فيما وراءه على الاصل ولو وقف بقرة
 على رباط بان يعطى ما يخرج من لبنها وشيرازها وسمنها الا بسبيل ان كان

من الخبز كذا

في موضع تعارفوا ذلك يصح كما في ماء السقاية والافلا ولو وقف ثورا على أهل قرية لا يترى على بقرهم لا يصح لأنه ليس فيه عرف ظاهر ولا هو قرية مقصودة ولو وضع حباتي مسجد او عاق فيه عند بلاه ان يرجع به لأنه لا يترك فيه دائما ولو كثرت الدواب المربوطة للمرابطين وعظمت مؤنث يجوز للمتولي يسع ما كبرت سنها وخرجت عن صلاحية ما ربطت له ويمسك الصالح منها ولو باع أهل المسجد نقضه او غلة وقفه يجوز ان لم يكن ثمة قاض وان كان فالصحيح انه لا يصح الا باذنه وقد تقدم ان محمد بن عبد الله الانصاري من أصحاب زفر رحمه الله تعالى قال يجوز وقف المراهم والطعام والله أعلم

*(فصل في وقف المشاع وخصمته والمهاياة فيه) * اتفق أبو يوسف ومحمد رحمه الله على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالخام والبئر والرحى واختلفا في الممكن فأجاز أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد بن شعاع على اختلافهم ما المتقدم فتقول تفرعها على قول أبي يوسف رحمه الله اذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض جاز واذا اقتسمها به كذلك فما وقع في نصيب الواقف كان وقفا ولا يحتاج الى إعادة الوقف فيه وان وقته ثانيا كان احوط لارتفاع الخلاف حينئذ ولو رتب نصف أرضه مثلا ينبغي ان يبيع نصفها ثم يقاسم المشتري ولو رفع الامر الى القاضي فامر رجلا بالقسمة منه جاز وليس له ان يقاسم نفسه لانها مأخوذة من المفاعلة فتقتضى المشاركة بين اثنين فافوقهما ولو قضى بجواز الوقف المشاع ارتفع الخلاف ثم اذا طالب من القاضي القسمة قال أبو حنيفة لا تقسم ويأمرهما بالهاياة وقال لا يقسم اذا كان البعض ملكا والبعض وقفا ولو كان الكل وقفا فأراد اربابه قسمته لا يقسم حتى لو وقف ضبعة على ولديه مثلا فأراد أحدهما قسمتها يدفع نصيبه من اربعة لا يجوز بل يدفع القسيم كلها من اربعة وليس ذلك الى اربابه وانما هو للقيم ولو قسمه الواقف بين اربابه لزوع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شر كانه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز وان أبي منهم بعد ذلك ابطاله ومن وقف دورا للاستغلال ليس له ان يسكنها أحد ابغى برأجر ولو وقف دارا سكنى ولديه فطالب أحدهما بالمهاياة وأبي الاخر يسكن كل نصفها بالمهاياة * حانوت بين اثنين فوق أحدهما انصبيه

مطلب وقف الدور

واراد نصب لوح الوقف على بابه فنعبه الاخر له ذلك لانه تصرف في محل
مشترك ولو رفع الامر الى القاضي فاذن له به جاز صيانة للوقف عن البطلان
ولعموم ولايته امرأة وقت دارا في مرضها على ثلاث بنات لها وجهاتها
بمدهن المساكين وليس لها ملك غيرها ولا وارث لها غيرهن قالوا لثالث الدار
وقف والثلاث ميراث لهن يفعلن به ما شئن من الاجارة والملك وهذا عند أبي
يوسف خلافا لمحمد ولو كانت الارض بين رجلين فتصدها باجملة تصدقة
موقوفة على المساكين ودفعها اماما الى قيم واحد جاز اتفاقا لان المانع من
الجواز عند محمد هو الشيعوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا
لو وجودهما امامهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة وجعل القيم واحدا
وسلماهما جاز اتفاقا لعدم الشيعوع وقت القبض ولو اختلفا في وقتيهما
جهة وقيما واتحد زمان تسليمهما لهما اوقال كل منهما القيمة قبض نصيبه مع
نصيب صاحبه جاز ايضا اتفاقا لانهما صارا كقول واحد بخلاف ما لو وقف
كل واحد وحده وسلم قيمه وحده فانه لا يصح الوقف عند محمد لوجود الشيعوع
وقت العقد وكذا وقت القبض ولو قال وقت نصيبه من هذه الارض وهو
ثلثها فوجد اكثر من ذلك كان نصيبه كله وقفا كالوصية بخلاف البيع فان
الزائد يكون للبائع * اراض او دور بين اثنين فوقف أحدهما نصيبه على
الفقر او حكم بخصته ثم اراد القسمة فقس القاضي وجمع الوقف في ارض او
دار واحد جاز عند أبي يوسف ومحمد واختاره هلال كمالو كان اماما داران
وطلبا القسمة فجمع القاضي نصيب أحدهما في دار ونصيب الاخر في دار جاز
ذلك فكذلك ههنا الا ان ثمة يجوز ما كانا في مصر واحد او مصرين
وههنا يجتمع اذا كانا في مصر واحد لاني مصرين وعلى قول أبي حنيفة
يقسم القاضي كل واحدة على حدة الا ان يرى المصالح في الجمع فحينئذ يجمع
الوقف كله في ارض او دار واحدة فيصير عند جمع القاضي في الحكم كان
الشريكين اقسما بانقسم ما وذلك جائز ولو اقسم الشريكان وأدخلاه في
القسمة وراهم معلومة فان كان المعطى هو الواقف جاز ويصير كانه أخذ الوقف
واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانما جاز وان كان
بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصه الوقف وقف

وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفاً ثم إذا أرادت من المالك رفع الأمر إلى
القاضي كما تقدم ولو وقف عشرة أذرع شأنا من أرض فقاسم فوقع نصيب
الوقف أقل من ذلك بلودة الأرض التي وقعت للوقف أياً كثر لكونها دون
القطعة الأخرى جازلان مثل هـ - هذه القسمة تجوز في الملك فكذا في الوقف
إذا كان فيه صلاح للوقف لتحقيق المعاملة ولو أراد أن يصرف الأرض
الوقف إلى أرض أخرى مكانها ويجعل الوقف ملكاً لنفسه لا يجوز لأنهما
مناقلة للوقف إلى غيره إلا أن يكون قد شرط لنفسه الاستبدال في أصل الوقف
فحينئذ يجوز ولو قال وقتت من أرضي هـ - هذه شيئاً ولم يسمه كان باطلاً لأن
الشيء يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك ربعاً بين شيئاً قبله لا يوقف عادة
ولو قال وقتت جميع حصتي من هذه الدار والأرض ولم يسم السهام يجوز
استصحابنا إذا ثبت الواقف على إقراره وان جحد في حاشيتي بينة فشهدت بالوقف
ومقدار حصته وسموه حكم القاضي بالوقف وان شهدوا على إقراره بالوقف
ولم يعرفوا مقدار حصته الزمه القاضي ببيان مقدار حصته والقول قولاً فيه
وان مات قام وارثه مقامه فما اقرب له لزمه وحكم به القاضي ثم ان ثبت عنده
أزيد من ذلك حكم به أيضاً ولو وقف نصف أرض له ثم مات وقد أوصى إلى
رجل وفي الورثة كبار وصغار فأراد الوصي ان يقاسم الكبار ويصرف حصته
الوقف جاز ان يضم حصته الصغار إلى الوقف والأفلا لأنه وصي الصغار ووال
على الوقف فلا يمكنه ان يفرز حصته الوقف عن حصته الصغار كما لو كان وصياً
على صغار فانه ليس له ان يقسم بينهم ويصرف نصيب كل واحد منهم عن نصيب
الآخر لأنه يلزم ان يكون مقاسماً لنفسه وأنه لا يجوز ولو أراد الواقف ان
ان يقسم ما وقفه ليتولى كل واحد منهم ما على ما رققه ويصرف غلبته فيما
سمى من الوجوه جاز ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به للمستحق بقدر الباقي
وقفاً عند أبي يوسف خلاف المحمدي وتجزؤ المقاسمة مع وكيل الواقف ووصيه
ولو وقف نصف أرضه وأوصى إلى ابنه وإلى رجل اجنبي لا يجوز له ان يقاسم
الابن ويصرف حصته الوقف لكون الابن وصياً أيضاً ولو وقف نصف أرضه على
جهة معينة وجعل الولاية عليه لم يند في حياته وبه دعواته ثم وقف النصف
الآخر على تلك الجهة أو غيرها وجعل الولاية عليه امر وفي حياته وبعد

وفانه يجوز ان يقتسمها او يأخذ كل واحد منهما ما انصف فيكون في يده
لانه لما وقف كل نصف على حدة صار اوقفين وان اتحدت الجهة كما لو كانت
لشريكين فوقها كذلك والله أعلم

• (باب في الوقف الباطل وفيما يبطله) •

اختلفت أئمتنا فيما لو وقف أرضه او داره بشرط الخيار لئنه فيقال أبو
يوسف ان بين وقتها علوما يجوز الوقف والشرط كالبيع وان كان الوقت
مجهولا يكون الوقف باطلا وقال محمد لا يصح الوقف علوما كان الوقت
او مجهولا واختاره لال وقال يوسف بن خالد السمتي الوقف جائز والشرط
باطل على كل حال كما لو اعتق بشرط الخيار وكما لو جعل داره مسجدا على انه
بالخيار ثلاثة ايام فانه يصح الجعل ويبطل الشرط انفاقا ولو ذكر الواقف
جهة لا تنقطع وهي تشمل الفقراء والاعنياء بان قال ارضي هـ صدقة
موقوفة لله عز وجل على بنى آدم او قال على الناس او بنى هاشم او على العرب
او على العجم او قال على الرجال أو النساء او قال على الصبيان او قال على
الموالي او قال على العبيان او الزمنى او قال على قراء القرآن والنسقاء
او المحمديين وما اشبه ذلك مما يشمل الفقراء والاعنياء موهم لا يخصصون كان
الوقف باطلا وهـ اذا على اطلاقه قول المصنف وقد تنقذتم الضابط المقتضى
للصحة والبطالان في أول الابواب وهـ ذالانه لم يقصد به المساكين ليكون قربة
بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة لله عز وجل على ابي ابي ولذ زيد لان زياد معين
فيكون الوقف على ولده جائزا واما الناس وما اشبههم فلا يصحون ويدخل
فيهم الفقير والفقير فلا يدرى لمن تعطى الفقه له للاعنياء او الفقراء ولا يمكن
صرفها الى الجهة تين لاستلزام اختلاف الجهة غنى وفقرا اختلاف المصروف
هبة وصدقة وهما مختلفتان وصار كانه قال وقفت على زيد او على عمرو ومات
بلايين فانه لا يصح لان اوفى موضع الحظر لاحد الامر من فلا يكون عليهم ما
ولا على احدهما بعينه هـ لا يلزم الترجيح بالمرجح ولو قال على انى ابطاله
اورده من يبطل الوقف او يبيعه او رهنه او قال على ان اقلان او لورثتي ان
يطلوه او يبيعه او يبيعه وما اشبهه كان الوقف باطلا على قول المصنف ودلال وجائزا
على قول يوسف بن خالد الفقيه لا بطله الشرط بالحاقه اياه بالعتق ولو قال ارضي

طلب لو وقف على ان له
باطله

هذه صدقة موقوفة يوما او شهرا أو ذكروا قمامة - لو ما ولم يزد على ذلك صح
 وتكون وقفا أبدا ولو قال فاذا مضى ذلك الشهر فهي مطلقة - كان الوقف
 باطلا لانه لما قال موقوفة شهرا لم يشترط بعد الشهر مناشيا فلما لم يشترط ذلك
 كانت موقوفة أبدا وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة على فلان ولم يزد على ذلك
 فاذا مات فلان كانت للمساكين وهي موقوفة أبدا واما اذا قال صدقة
 موقوفة شهرا فاذا مضى ذلك الشهر كانت مطلقة فالوقف باطل لانه شرط
 الرجعة فيه ولم يشترط في الباب الاوّل رجعة بعد مضى الوقت فاذا لم يشترط
 الرجعة فكانه قال صدقة موقوفة وسكت هكذا فرق بينهما هلال رجه الله
 ثم قال ارايت رجلا قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة سنة قال الوقف
 صحيح جائز وهي موقوفة أبدا قلت فان قال اذا مضت السنة فالوقف باطل قال
 فهو كما شرط أي تصير الغلة للمساكين سنة والارض ملك لو ورثته - لانه
 باشرطه البطلان خرجت من الوقف المضاف الا لازم بعد الموت الى الوصية
 المحضة وقال الخصاص ولو وقف داره يوما او شهرا لا يجوز لانه لم يجعله مؤبدا
 وكذلك لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي على فلان سنة يكون باطلا فالخاص ان
 على قول هلال اذا شرط في الوقف شرط يمنع التأييد لا يصح الوقف * ولو قال
 اذا جاء غدا واذا جاء رأس الشهر او قال اذا كتبت فلانا واذا تزوجت فلانة
 وما اشبهه فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه تعليق والوقف
 لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه مما لا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق
 الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل التعليق ويخلف به فلو قال ان كتبت فلانا اذا
 قدم او ان برأت من مرضي هذا فارضى هذه صدقة موقوفة يلزمه التصديق
 بعينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة النذر واليمين ولو قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة على ان لي أصلها او على انه لا يزول ملكي عن أصلها او على أن ابيع
 أصلها او اتصدق بئمنها كان الوقف باطلا ولو قال هي صدقة موقوفة ان شئت او
 ان احببت او هويت كان الوقف باطلا في قواهم لان هذا تعليق الوقف بشرط
 وتعليقه باطل في قولهم * ولو قال ان كانت هذه الارض في مديني فهي صدقة
 موقوفة فانه يتظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان
 التعليق بالشرط الكاشف تمييز ولو عاق وقفها على شرائها فاشترها لا نصير وقفا

بغلاف تعليق العتق به للقبول وعدمه * ولو وقف أرض غيره فاجازه المالك
 جاز الوقف عندنا خلافا للشافعي بناء على جواز تصرف الفضولي موقوفا عندنا
 وبطلانه عنده * ولو انهم علموا وقف او حوض وقف وليس له - مما يمكن به
 عمارتهم او احتراق حانوت وقف مع السوق وصار بحال لا ينتفع به يبطل الوقف
 على قول محمد ويرجع النقص الى الواقف والى ورثته من بعده وكذلك لو كان
 بعيدا عن القرية وخرب وصار لا ينتفع به ولا يرغب أحد في عمارته واستجار
 أصله (وروى هشام عن محمد) انه قال اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به
 المساكين فلقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وعلى * هذا فينبغي ان لا يفتى
 على قوله برجوعه الى ملك الواقف او ورثته بمجرد تعطله او خرابه بل اذا صار
 بحيث لا يشتري بثمنه وقف آخر يستغل ذكره بعض المحققين * ولو قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غائبها من شئت من الناس جاز الوقف ثم
 اذا شاء الا اغنياء واولاهل الدنيا او ما أشبه ذلك مما لا يجوز الوقف عليه يبطل

لصيرورته كالمذكور في صلب العقد والله تعالى أعلم

* (فصل في شرط استبدال الوقف) * لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابدأ على ان لي ان ابيعهما واشترى بثمنها ارض اخرى فتكون وقفا
 على شروط الاولى جاز الوقف والشرط عند أبي يوسف استحسانا واختاره
 الخشاف وهو - لال وقال محمد - دو يوسف بن خالد السمي الوقف صحيح والشرط
 باطل وهو القياس وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول أبي يوسف رحمه
 الله لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض
 الى اخرى فان ارض الوقف اذا غصبها انسان واجرى عليها الماء حتى صارت
 بحر الاتصلح للزراعة وضمن قيمتها وشري بقيمتها ارض اخرى تكون وقفا على
 شرائط الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل نزاه الآفة وصارت بحيث
 لا تصلح للزراعة او لا تفضل غلتها عن مؤنتها يكون صلاح الوقف في استبداله
 بارض اخرى فيصح ان يشترط ولاية الاستبدال وان لم تكن الضرورة داعية
 اليه في الحال ولو قال الواقف في أصل الوقف على ان ابيعهما واشترى بثمنها ارضا
 أخرى ولم يرد على هذا يكون الوقف باطلا في القياس لانه لم يذ كر إقامة ارض
 أخرى مقام الاولى وجائزا في الاستحسان لان الارض تعينت للوقف فيقوم

عنهما مقامها في الحكم ويجرد شراء أرض بغيرها تصير وقفا على شرائط الأولى
 من غير تجديد وقف كما لو قتل العبد الموصى بخدمته خطأ وضمن الجاني قيمته
 واشترى به عبيداً فإنه يجري عليه حكم أصله بجرد الشراء وهكذا حكم المدبر
 المقتول خطأ هذا إذا شرط الاستبدال في أصل الوقف وأما إذا لم يشترطه فقد
 أشار في السير إلى أنه لا يملكه إلا القاضي إذا رأى المصلحة في ذلك ويجب أن
 يخصص برأى أول القضاة الثلاثة المشار إليه بقوله عليه الصلاة والسلام
 قاض في الجنة وقاضيان في النار المفسر بنى العلم والعمل أنه لا يحصل التطرق
 إلى إبطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا ولو وقف أرضه وشرط أن
 يستبدلها بأرض ليس له أن يستبدلها بدار ولو شرط البديل داراً لا يستبدلها
 بأرض ولو شرط أرض قرية لا يستبدلها بأرض غيرها الثابت أراضى القرى
 مؤنة واستغلا لا فيلزم الشرط ولو اشترى البديل من أرض عشر أو خراج جاز
 لعدم خلو الأرض عن أحدهما ولو لم يقيد البديل بأرض ولا دار يجوز له أن
 يستبدلها من جنس العقارات بأى أرض أو دار أو بلد شاء للاطلاق ولو باعها
 بغير قاحش لا يصح في قول أبي يوسف وهلال لأن القسيم كالوكيل ولو أجاز
 أبو حنيفة الوقف بشرط الاستبدال لأجاز البيع بالعين القاحش كما هو مذهبه
 في بيع الوكيل به ولو اشترى القيم يصف الثمن أرضاً وشهد على نفسه أنها
 من البديل جاز ويشتري بالباقي أيضاً بدلاً ولو باع الوقف وقبض ثمنه ثم مات ولم
 يبين حال الثمن كان ديناً في تركته ولو كان الوقف مرسلاً يذكر فيه شرط
 الاستبدال لا يجوز له بيعه واستبداله وإن كانت الأرض سجنحة لا ينتفع
 بها وإن كان يرفع الأمر إلى القاضي الذي مر ذكره آنفاً لأن سيده إن يكون
 مؤبداً لا يباع وإنما يثبت له ولاية الاستبدال بالشرط وبدونه لا كالبيع الخليلي
 عن شرط الخيار لا يملك أحد المتبايعين نقضه وإن لحقه فيه عين ولو وهب ثمنه
 تصح الهبة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا تصح ولو ضاع لا يضمنه إن كونه
 أميناً ولو باعها ورددت عليه بعيب بقضاء وهلك الثمن عنده فإنه يضمنه من
 ماله ويجوز له بيع الأرض المردودة عليه في الثمن الذي ضمنه بخلاف ما إذا
 غصبها رجل وضمن قيمتها تعذر ردها وهلكت القيمة عند القيم ثم ردها إليه
 واسترد القيمة منه فإنه يرجع في الغلة ولا يبيعها ولو باع أرض الوقف

بعروض يصح في قياس قول أبي حنيفة في بيع العروض باحد التقدين
 ويشتري به بدلا او يشتري به ابدا وعند أبي يوسف لا يباع الا باحد التقدين
 ثم يشتري به بدل ولو اشترى به ما لا يصح وقفه كغلام وجارية يكون الثمن دينارا
 عليه ولو باع ما شرط استبداله ثم عاد اليه ان عاد بها وفسخ من كل وجه
 كالرد بالعيب قبل القبض مطلقا وبعد بقضاء أو بفساد البيع او خيار
 الشرط او الرؤية تجازله به ما نانيا لان البيع الاول صار كأنه لم يكن وان عاد
 بما هو كعقد جديد كالاتي بعد القبض لا يملك به ما نانيا لانه صار كأنه
 اشتراه شراء جديد اقتصر وقفا فيتبع بيعها كما لو اشترى أرضا نوى بدائها الا ان
 يكون شرط الاستبدال مرة بعد أخرى ولو اشترى بالثمن أرضا ثم ردت الاوى
 عليه به عيب بقضاء عادت الى ما كانت عليه ووقفا والتي اشتراها ملك له لانها
 بدل عن الاولى فاذا انسخ البيع فيها من كل وجه رجعت الوقفية الى الاصل
 لعدم تصوره الخلف مع وجود الاصل وبغير قضاء لا تعود الى الوقفية فتكون
 له وما اشترى بدلا هو الوقف لا يعود ما باعه اليه به عقد جديد معني ولو اشترى رجل
 ثم وهبه لمن باعه اياه او مات فورثه البائع لا يرجع الى الوقفية بل يبقى على ملكه
 ويشتري بثمنه بدلا لعدم انتقاض عقده به وهذا ملك بسبب جديد ولو باع
 أرض الوقف واشترى بثمنها أرضا أخرى ثم استحققت الأرض الاولى تبقى
 الثانية وقفا في القياس وفي الاستحسان لا تبقى لانها انما كانت وقفا بدلا عن
 الاولى وبالاستحسان انتقضت تلك المبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفا
 ولو قال على ان استبدل بها ثم مات وأوصى الى وصيه به فانه لا يملكه لانه شرطه
 لنفسه وهو امر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة بخلاف ما اذا وكل به في حياته
 حيث يصح التوكيل لقيام رأى الموكل وامكان تدارك الخلل لو وجد ولو شرطه
 لكل من يلي عليه جاز وله ذلك مادام الواقف حيا ولا يجوز به دموته الا اذا
 شرط له الولاية عليه في حياته وبعد وفاته وهذا قول أبي يوسف وهلال يراه على
 ان القيم عندهما بمنزلة الوكيل والوكالة تبطل بالموت فيحتاج الى الاسناد اليه
 في حياته وبعد مماته أيضا لتبقى الوكالة واما على قول محمد فان الولاية لا تبطل
 بموت الواقف لان المتولى وكيل الفقراء لا وكيل الواقف حتى لا يمكنه ان
 يعزله بدون شرط في أصل الوقف فيجوز له الاستبدال ولو بعد موت الواقف

ولو شرط للمتولى استبدال بعد وفاته تقيد بشرطه ويجوز له هو استبدال
 مادام حيا ثم ليس للمتولى سوى الاستبدال به خاصة دون الاسناد والابصار به
 ولو شرطه لرجل آخر مع نفسه يجوز له الانفراد به دون الرجل لانه اشترط رأيه
 مع رأيه ولو كتب في أول كتاب وقفه لاياع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في آخره
 على ان لفلان بيعه والاستبدال بمنه ما يكون وقفا مكانه جازيعة ويكون
 الثاني ناسخا للاول ولوعكس وقال على ان لفلان بيعه والاستبدال به ثم قال
 في آخره لاياع ولا يوهب لا يجوز بيعه لانه رجوع عنه مما شرطه أولا
 ولو باع المتولى دار الوقف وقبض الثمن ثم عزله القاضى ونصب غيره فاسترد
 الثاني الوقف من المشتري بحكم القاضى يجب عليه أجره ما سكن فيها لانها
 معدة للاجرة وهذا ينافى على قول المتأخرين والله أعلم

• (فصل في اشتراط الزيادة والنقصان في مقدار المرتبات وفي أربابها) •

لو اشترط في وقفه ان يزيد في وظيفة من يرى زيادته وان ينقص من وظيفة من
 يرى نقصانه من أهل الوقف وان يدخل معهم من يرى ادخاله وان يخرج منهم
 من يرى اخراجه جاز ثم اذا زاد أحد امهم أو نقصه مرة أو أدخل أحدا
 أو أخرج أحدا ليس له ان يغيره بعد ذلك لان شرطه وقع على فعله فماذا رآه
 وامضاء فقد انتهى ما رآه واذا أراد ان يكون ذلك دائما مادام حيا يقول
 على ان لفلان بن فلان ان يزيد في مرتب من يرى زيادته وان ينقص من
 مرتب من يرى نقصانه وان ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويدخل
 معهم من يرى ادخاله ويخرج منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى
 رأيا بعد رأى ومشيئة بعد مشيئة مادام حيا ثم اذا احدث فيه شيئا مما شرطه
 لنفسه او مات قبل ذلك يستقر أمر الوقف على الحالة التي كان عليها يوم موته
 وليس لمن يلي عليه بعده شيء من ذلك الا ان يشترطه في أصل الوقف واذا شرط
 هذه الامور او بعضها للمتولى من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له ان يفعلها
 مادام حيا لان شرطها غيره شرط منه لنفسه ثم اذا مات جاز للمتولى فعل
 ما شرطه له ولو شرط هذه الامور للمتولى مادام حيا جاز له وللمتولى ذلك
 مادام حيا ولو شرط لنفسه في أصل الوقف استبدال او الزيادة والنقصان
 ولم يزد عليه ليس له ان يجعل ذلك اوشيا منه للمتولى وانما ذلك له خاصة

لاقتصار الشرط في أصل الوقف على نفسه ولا يجوز له ان يفعل الا ما شرطه
وقت العقد وسبب في لهذا الفصل مزيد بيان في فصل التخصيص ان شاء الله
نعالي

• (باب في بيان وقف المريض والوقف المضاف الى ما بعد
الموت وشرط رجوعه الى المحتاج من ولده) •

الوقف في مرض الموت لازم وان كان كالكالوصية في حق نفوذه من الثالث
كالتدبير المطلق والمضاف الى ما بعد الموت وصية محضه فان مات من غير
رجوع عنه يتقدم الثالث وقد تكررت الاشارة الى هذا المبحث فاذا وقف
المريض ارضه او داره في مرض موته يصح في كلها ان تخرجت من ثلث ماله
وان لم تخرج واجازته الورثة فكذلك والابطال فيما زاد على الثالث وان اجازته
البعض ورده البعض جاز في حصة المجز وبطل في حصة الراد الا ان يظهر له
مال آخر يخرج الوقف من ثلثه فحينئذ يلزم في الكل وحكم المال الغائب
بحكم المعلوم وقدومه كظهوره ومن باع منهم ماله قبل ظهور المال
الاخر او قدومه لا يبطل بيعه لا لطلاق القاضى التصرف له فيه قبل
الظهور او القدوم ويفرم قيمته ويشترى بها ارض وتوقف بدله على وجهه
وان كان عليه دين محبط بماله ينقض وقفه ويباع في الدين كما لو اشترى ارضا
ووقفها ثم ظهر لها شفع فانه يجوز له ابطال الوقف واخذها بالشفعة وان لم
يكن محبطا يجوز الوقف في ثلث ما يتي بعد الدين ان كان له ورثة والا فني كله
فان باعها القاضى بقيمتها للدين ثم ظهر او قدم له مال تخرج الارض من ثلثه
لا يبطل بيعه فيشترى بها ارض بدلا عنها وان باعها باكثر من القيمة يشترى
بالباقى بدل وان وقفها على بعض ورثته ثم من بعدهم على المساكين وهي
تخرج من الثالث تتوقف وقيمتها عليهم على اجازة البقية فان اجازوه تقسم
غلتها على الموقوف عليهم على ما شرط لهم والاتقاسم بينهم وبين ساثر الورثة على
قدر ميراثهم منه وكل من مات منهم عن ورثة ينتقل سهمه الى ورثته ما بقي
احد من الموقوف عليهم حيا فاذا انقرض الموقوف عليهم تكون الغلة
للمساكين وحكم ما يتي عند عدم خروج كلها من ثلث التركة بحكم خروج
كها ولو وقفها على اولاده واولاد اولاده ونسبهم ابدانهم بالسوية ثم على

المساكين وهي مخرج من الثلث وكانت أولاده وناقلته ذكورا واناثا وكان
 له زوجة وأبوان فان اجازته الورثة كانت الغلة بين الموقوف عليهم على ما
 شرط لهم والاقسمت على عدد ولده لصلبه وعلى عدد ناقلته فما أصاب ولد
 الصلب يعطى منه لزوجه وأبويه ثمه وسدسها ويقسم الباقي بينهم للذكور مثل
 حظ الاثنيين لانه في المرض كك الوصية وهي لا تجوز لوارث دون وارث وما
 أصاب النافلة كان لهم خاصة وقسم بينهم بالسوية كما شرطه الواقف وقد
 ذكرنا حكم من مات من ورثته عن وارث وتبقى القسمة على هذا ما بقى من ولد
 الصلب أحد فاذا انقضوا تكون الغلة كلها للنافلة على ما شرطه الواقف
 بجوازهم عليهم عند وجود أولاد الصلب وسقط ما كان يعطى لزوجه وأبويه
 لانهم ليسوا بموقوف عليهم وانما أعطيناهم مما أصاب أولاد الصلب فرائضهم
 لوقفه في المرض على بعض ورثته دون بعض وانه لا يجوز ثم في كل سنة يعتبر
 عدد الفريقين يوم اتيان الغلة فيقسم على ذلك العدد فما أصاب النافلة سلم لهم
 وما أصاب أولاد الصلب قسم بينهم وبين بقية ورثته كما ذكرنا ولو وقفها على
 الفقراء من ولده وولده ونسله أبدا ثم من بعدهم على المساكين ولم يجزوه
 تقسم الغلة على عدد فقراء الفريقين من أولاده وناقلته ثم بعد ذلك كما تقدم
 وهكذا الحكم فيما لو وقفها على فقراء ولده وولده ونسله أبدا وعلى ولد
 زيد بن عبد الله ولو وقف أرضا له على قوم وأوصى بوصايا الآخريين والثلث
 لا يفي بذلك ولم يجزها الورثة يضرب لاصحاب الوصايا في ثلث التركة بقدر ما
 أوصى لهم ويضرب للوقف في الثلث بقية الأرض فما أصاب سهم الوصايا منه
 كان لاصحابها وما أصاب قيمة الأرض الموقوفة منه افردي بقدره منها وكان وقفا
 على ما سئل فاذا كان ثلث التركة خمسة عشر دينارا وقيمة الأرض
 عشرين دينارا والوصية عشرة دنانير يعطى للموصى لهم خمسة ويبقى نصف
 الأرض وقفا لكون الوقف في المرض كالوصية فيمتساويان بخلاف ما لو أعتق
 في مرض موته اودبر وأوصى بوصايا فانه يبدأ بالعتق فان فضل شيء يصرف
 في الوصايا والانسقاط لما ورد في الخبر انه يبدأ بالعتق من الثلث ولو قال تعطى
 غلة أرضي هذه بعد موتى لولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا
 ولم يقل صدقة موقوفة فانها تكون وصية لا وقفا فتصرف الغلة الى المخلوق

من ولده ونسبه يوم موت الموصي ان خرجت من الثالث والاقصا به ولا
 يستحق الحادث بعده شيئا لعدم جواز الوصية للعدم فاذا انقرضوا تعود
 الارض الى وريثة الموصي ولو وقفها ثم برأصارت وقف العصاة فتمنع من كل
 ماله ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل بعد وفاتي على رلي ومن
 هلك منهم فجميع ما مهي له من غلات هذه الصدقة وما كان يصيبه منها لو كان
 حيا الولد وولد الولد ونسبه ابد ابا ما تسلاوي يجري عايم ويحري نصيب كل من
 هلك منهم عن غير ولد على من بقى ما بقى منهم احدى يصح الوقف في كل ما ان
 خرجت من ثلث ماله وتكون غلته لولده اصلبه ولسائر ورثته على قدر ميراثهم
 منه ومن هلك منهم وله ولد أو ولد ولد يكون سهمه لولده فتمقسم الغلة على عدد
 اولاد الاصاب كلهم فما أصاب الهالك لو كان حيا يأخذ ولد ونسبه له وهو
 وقف عليهم من جدهم وما أصاب ولد الصلب كان بينهم وبين جميع وريثة
 ابيهم على قدر ميراثهم منه وياخذ ولد الهالك ونسبه له عما أصاب ولد الصلب
 ما كان يصيب اباهم لو كان حيا فياخذون من وجهين أحدهما اما كان
 لا يبيهم وهو وصية لهم من جدهم الواقف وهي جائزة لهم والثاني ما كان يصيب
 اباهم مما صار للباقيين من ولد الصلب وهو ميراث لهم عن ابيهم فيقسم على
 جميع ورثته على قدر ميراثهم منه حتى لو كان عليه دين يوفي منه اولا وكذلك
 لو قال صدقة موقوفة على اولادي زيد وبكر وعمر ومن توفي منهم فخصميه
 لولده ونسبه أو قال للمساكين وهالك واحد منهم يأخذ ولده او المساكين نصيبه
 ويشارك ولدي الصلب الباقيين في الثلثين اللذين أصابهما من غلة الوقف
 اقيامه مقام ابيه لان ما أخذ اولا كان بوصية الجد وانما جائزة لولده عند
 وجود ولده اصلبه واما ما يأخذ ولد الباقيين من الوقف فانما هو على جهة
 الميراث لعدم جوازه على وارث دون وارث فيكون ما مهي لهم بجميع ورثته
 هذا اذا لم يجز الوريثة الوقف واما اذا أجازوه بعد وفاته جاز وكان على ما
 شرطه وكل من هلك منهم ينتقل سهمه الى ولده ونسبه ولا شيء لهم من حصته
 من بقى من ولد الصلب لان الوصية قد اجيزت لهم من بقية الوريثة ولو أجازوه
 البعض دون البعض قسم غلته على ولد الصلب فما أصاب الهالك منهم
 يكون نصيبه لولده ونسبه وما أصاب الاحياء منهم يكون لهم ثم من كان من

ولد من أجاز أبوه الوقف فلا حق له فيما بقي من الغلة وإن كان من ولد من لم
 يجز أبوه الوقف فهو على حصته مما أصاب ولدا الصلب من الغلة لما بيننا فان قال
 فائل لا يجوز ان يأخذ ولد الهالك من وجهين ما هي لا يهيم من الوقف
 وما كان يصيبه على طريق الميراث من حصص من بقي من ولدا الصلب وإنما
 يعطون ما أصاب أباهم خاصة ولا يزدون على ذلك قبل له لوجهها صدقة
 موقوفة بعد وفاته على ولديه زيد وعمر ومن هلك منهم ما فنصيبه لولده ونسله
 أبدا ثم هلك زيد عن ولد أيكون نصيبه لولده والنصف لعمر و فان قال له النصف
 ولا يزد عليه شيء قبل له فان قال ومن هلك منهم ما فنصيبه للمساكين وهلك عمر و
 عن ولد وصار نصيبه للمساكين أيكون النصف الآخر لزيد خاصة فان قال
 نعم قبل له فقد صار لابن الصلب من الميت شيء لم يصل الى ورثة ابنه شيء منه
 لوقوع وصيته للمساكين في نصيب الهالك خاصة فتكون الوصية في حصته
 دون حصة الباقي قال هلال رحمه الله وهذا مما لا يحسب أحدا بقوله مع ان ولد
 الولد من تجوز لهم الوصية فهم كالمساكين فيما أخذون ما كان لا يهيم من الغلة
 بوصية جدهم لهم ويقولون أنهم ما تأخذ من غلة الوقف إنما هو ميراث
 من أبيك فكيف يكون ذلك ميراثا منه ولا يكون لنا مثله وقد أوصى الواقف
 في حصة ابنه من الوقف ان يجوز لهم الوصية فان جازاك أخذته وتساوا له
 ان يوصي في نصيب بعض الورثة دون بعض وأنه باطل فنبت ما قلنا ولو قال
 أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا ومن
 بعدهم على المساكين وليس له مال غيرها ولم يجز الورثة يكون ثلثها على
 لورثته على قدر ميراثهم منه وثلثها وبقية على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر
 الى عدد الفريقين يوم انيمان الغلة وتقسم جميع غلة الارض على عدد ردهم
 فان كان ما يصيب ولد الولد والنسب منها مثل غلة الثلث الذي صار وقفا كما
 اذا كان أولاد الصلب عشرة والنافلة خمسة او اكثر من غلة الثلث الموقوف
 كما اذا تساوى عدد الفريقين كانت غلة الثلث الوقف لهم خاصة ولا شيء لولد
 الصلب منه وان كان ما يصيب النافلة من جميع غلة الارض أقل من غلة
 الثلث الذي صار وقفا كما اذا كانوا ثلاثة وأولاد الصلب تسعة يعطى لهم
 ما كان يصيبهم من جميع غلة الارض وما فضل يكون ميراثا بين ورثته على

كتاب الله تعالى وكلما زادوا أو نقصوا بغير الاستحسان إلى أن يتقرض ولد
 الصاب فإذا انقرضوا تكون غلة الثلث كلها للنافذة لزوال المزاحم ولو قال
 أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل بعد موتي على أولاد زيد ومن بعدهم
 على ورثتي تكون الغلة لأولاد زيد ثم إذا انقرضوا ترجع إلى ورثة الواقف
 على قدر ميراثهم منه إن لم يجزوه فإذا انقرضوا تكون للمساكين وهكذا
 الحكم لو قال على اخوتي وأولادهم ونسلهم أبدا فإذا انقرضوا فهي على
 ولدي ونسلي أبدا فإذا انقرضوا فهي للمساكين وإذا رجعت الغلة إلى ولده
 تقسم بين ولده ونسله على حكم ما تقدم ولو وقف أرضه وهي تخرج من ثلث
 ماله ثم تلف المال قبل موته أو بعد موته قبل وصوله إلى الورثة وليس له مال غير
 ذلك يجوز لهم أن يطلوا الوقف من ثلثها ولو لم يكن له مال تخرج الأرض من
 ثلثه وقت الوقف ثم ملك ما لا تخرج من ثلثه تكون كلها وقفا ولو جعلها
 وقفا بعد وفاته وهي تخرج من الثلث ثم حدث فيها غلة قبل موته فأنما تكون
 للورثة لأن الوصية إنما تجب بعد الموت فكل مرة تحدث قبله فهي ملكه
 فتكون لورثته وإن حدثت بعد موته ونجرت هي أيضا من الثلث تكون
 للموقوف عليهم ولو وقفها وفيها غرة لا تدخل فيه تبعا كما لا تدخل في البيع
 بخلاف الخارجة بعد الوقف والموت إذا خرجت من الثلث لا هي الغلة والوقف
 ولو أوصى أن تشتري من ثلث ماله أرض بالف دينار وتوقف على ولدي زيد وعلى
 ولدي ولده ونسلهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين يجب أن يفعل كما
 أوصى ومن مات منهم سقط سهمه وتسقط الغلة تجارية عليهم ما بقي منهم أحد
 ولو شرط أنه متى احتاج ولده أو ولده أو ولده أو نسله إليها يجري عليهم دون غيرهم
 ما كانوا إليها محتاجين بقدر حاجتهم مع شرطه ثم إذا ردت إلى أولاده أصابه
 حاجتهم بشاركتهم فيها سائر الورثة وإذا ردت إلى النافذة كلهم أو بعضهم
 لا سيما وإذا ردت إلى القريبة بين حاجتهم كان حكم الاجتماع حكم
 الاتفاق في الاشتراك وعدمه وإذا ردت إلى أولاد الصلب من الغلة قدر
 ما يكتفيهم وشاركهم فيه بقية الورثة يردهم أبدا هكذا حتى يصير ما يصيبهم
 بقدر كفايتهم من طعام وادام وكسوة إياهم ولا ولادهم ولا زواجهم في كل سنة
 ولو عين ما يحتاج منهم قدر ما معلوما كان ذلك له وحده إن كان من النافذة

وتشارك فيه بقية الورثة ان كان من ولد الصاب من غير رد وان قال يجرى
على كل محتاج من البطن الاعلى من اولادى من الغلة فى كل سنة ألف درهم
وعلى كل محتاج من البطن الذى يلبس فى كل سنة خمسمائة درهم وعلى كل
محتاج من البطن الذى يلى الثانى فى كل سنة مائتا درهم تصرف الغلة على ما
شرط ان وسعتهم والاتقسم بينهم على نسبة ما سمي لهم ان لم يرتب البطون
وان رتبهم يدفع للبطن الاعلى الالف واولا ثم رثم ولو قال أرضى هذه بعد وفاتى
صدقة موقوفة على ان يعطى كل من كان فقيرا من ولدى وولد ولدى ونسلى
أبدا ما تناسلوا منهم فى كل سنة ما يكفيه بالمعروف وهى تخرج من الثلث
وقصرت الغلة عن هذه الصارف يبدأ بولد الولد وبكل من جازت له الوصية
فيعطى ما سمي له منها فان فضل شئ يعطى لولد الصلب لان الوقف فى المرض
كل وصية وهى لا تجوز للوارث فتكون لمن تجوز له الوصية ولو قال أرضى
هذه صدقة موقوفة بعد وفاتى وذ كروجوها سماها ثم أوصى ان تكون صدقة
موقوفة على وجوه أخرى الوجوه الاولى وذ كرجه كل وجه المساكين
وهى تخرج من الثلث تكون الغلة بين الجهتين انصافا لكونه أوصى بوصيتين
ولم يرجع عن واحدة منهما واذا انقضى أحد الفقرتين يكون سهم
للمساكين لذكرا اياهم بعد كل فريق والله أعلم

• (فصل فى اقرار المريض بالوقف) • لو أقر مريض فقال ان هذه الارض التى
فى يدي وقفها لرجل مالك اه اعلى فلان وفلان وعلى الفقراء والمساكين ثم مات
المقر فى مرضه ذلك تكون وقفا من جميع ماله لذكرا فى الوقوف عليهم
أشخاصا باعيانهم ويكون ثلثا الغلة للرجلين المعينين والثلث الآخر للفقراء
والمساكين لانه صدق فيما فى يده الا ترى انه لو أقر المريض بارض فى يده فقال
ان رجلا مالكا هذه الارض أقرانها الفلان انه يجب أن تدفع اليه فان قال
فى مرضه ان هذه الدراهم دفعها الى رجل ولم يسمه وقال لى تصدق بهم أوسع
بهم اعنى لا تصدق الا فى مقدار الثلث فقط فان خرجت من ثلث ماله صرفت
فيما قال والا فحسابه وانما لم يصدق اهدم تعيينه المقر له وان قال دفعها الى
رجل وقال لى الفلان فادفعها اليه كان اقراره جائزا وتدفع اليه الدراهم
كلها وكذلك لو كان أرضا فقال وقفها لرجل على فلان وفلان ومن

بعدهما على المساكين ودفعها الي فانها تكون وقفا على من سمي ولا حق فيها
 لورثة المقتري كون المقتري معينا وان قال دفعها الى رجل وقال قد وقفها
 على زيد وعمر ويعطيان من غنمنا في كل سنة كذا وكذا او للمساكين كذا
 وكذا ولا غزو وكذا وكذا وليس للمقتري مال غير تلك الارض يكون ثلثها وقفا
 على زيد وعمر والثلث الاخر ثلثها لورثته وثلثه للغزو والمساكين لانها
 أفرد كلابة من الغلة صار كأنه أفرد كلابا بقراره بوقف على حيا له بخلاف
 المثلثة الاولى وان قال دفعها الي وقال قد وقفها على ولد فلان ابن فلان وعلى
 ولد ولده ونسبه ابداما تناسلا وعلى الفقراء والمساكين وليس له مال غيرها
 وكان المقتري بالوقف من جهة المقتريهم به لا يستحق هو ولا ولده ولا ولد ولده من
 غنمه شيئا فينظر الى حصصهم من الثلثين بعد قسمته على مجموع المقتريهم فيضم
 الى الثلث الذي هو حصصه الفقراء والمساكين فتأخذ لورثة الثلثية والفقراء
 والمساكين ثلثه ولو أقر بارض في يده ان رجلا مال كالهاتفة على الفقراء
 والمساكين لا تصير وقفا من جميع ماله وانما تصير وقفا من الثلث فان خرجت
 منه كانت كلها وقفا والافصح ابيه لانه الم يقر بانه وقفها على رجل بعينه صار
 كانه هو الذي وقفها في مرضه والى هذا ذهب الحسن بن زياد فانه فرقي بين
 اقراره لعين وبين اقراره لغريم عين فعمل الكل للمقتري فيما اذا كان معينا
 وقفا كان المقربه أو ملكا وجعل له الثلث فقط فيما اذا كان مجهولا والباقي
 لورثة المقتري ولو أقر بارض في يده ان رجلا جعلها صدقة موقوفة عليه وعلى
 ولده ونسبه ابدان من بعدهم على المساكين وانه دفعها اليه لا تكون وقفا عليه
 ولا على اولاده لكونه أقر بملكها للغريم وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده
 فلا يقبل قوله في ذلك انفسه ولا لولده وان لم يكن له منازع مع عين لكونه أقر
 بانها صدقة والاصل في الصدقة ان تكون للمساكين فقد أقر به بالهم معني
 فيحتاج الى اتيان ما ادعاه لنفسه ولا اولاده واما قراره به لا غير فانه شهادة منه
 على الواقف فتقبل بخلاف ما اذا أقر بارض في يده ان رجلا وهبها اليه فانها
 تكون له لانه لم يقر به الا احد واذا أقر بان الارض التي في يده وقفها لرجل
 على جماعة معينين وعلى الفقراء والمساكين يكون لكل من عين سهم وللفقراء
 والمساكين سهمان على ما رواه محمد بن أبي حنيفة وقال الحسن بن زياد

أقر المريض انه
 معين كانت كلها
 لم يكن معينا كان
 نقط

* (باب في اقرار الصحيح بارض في يده انما اوقف) *

اذا أقر رجل صحيح بارض في يده انما صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك صح اقراره وتصير وقفا على الفقراء والمساكين لان الاوقاف تكون في يد الاوقاف عادة فلو لم يصح الاقرار عن هي في أيديهم ابطات أوقاف كثيرة ولا يجمل هو الواقف لهما الا ان يقسم بينة بان الارض كانت له حين أقر فحينئذ يكون هو الواقف لهما وقبل قيام البينة بذلك يكون الرأي فيها الى القاضي ان شاء تركها في يده وان شاء أخذها منه ووجه قبول البينة ان يدعي رجل انه الواقف لهما فبما المقربين انه هو الواقف فتندفع خصومة المدعي وتثبت انفسه ولاية لا يرد عليها عزل وهذا كرجل أقر بجزيرة عبيد في يده فانه يصح اقراره بها ولا يكون له الولاية الا ان يقسم بينة انه كان له حين الاقرار بعقده فكذلك المقر بالوقف ان أقام بينة انه الواقف قبلت وقبلها الا ان يكون له الولاية قياسا وفي الاستحسان يتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم عليها على الفقراء ذكره في قاضيخان وذكر ان المصنف وهو لال ان ولايتها ولا يقضى عليه بانتزاعها من يده حتى يعلم ان الولاية ايسر له لانها لو أخذت منه لقضى عليه بانها لم تكن له ولم يثبت ذلك بخلاف الولاية فانه باقراره بالعتق خرج من يده فلا يجمل له الولاية واما الارض فلا تخرج من يده بالاقرار بالوقف فتبقى الولاية على حالها ولو أقر انما اوقف وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله فيما قال لان من في يده شيء يقبل قوله فيه وهذا استحسان وفي القياس لا يقبل قوله الا انما اقراره الاول صارت للمساكين فلا يملك ابطاله ولو قال بعد الاقرار انا ووقفتها على تلك الجهة يقبل قوله أيضا ما لم تقم بينة تشهد بخلاف ما قال ولو أقر انما اوقف عليه وعلى ولده ونسبه أبدا ومن بعدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف لهما لان العادة تجرت ان يكون الوقف عليهم من غيرهم فلو ادعى عليه بعد ذلك جماعة بانها اوقف عليهم بانفرادهم فاقراهم به صح اقراره على نفسه فقط فتكون حصته منه لهم ويرجع الى أولاده فيما بينهم فان كانوا كبارا وأقر وابه لهم كان لهم والاتقسم الغلة عليه وعلى ولده ونسبه فأصابه كان للمقر لهم والباقي لأولاده واذا مات

يبطل اقراره وترجع حصته الى اولاده ونفذ له ثم تكون من بعدهم للمساكين
 ولو اقر بانهم اوقف من قبل ابيه وابوه ميت صح اقراره ثم ان كان على ابيه دين
 او اوصى بوصية وليس له مال غيره ايساع منها ما يوفي به دينه وتنفذ وصيته وما
 فضل يكون وقتا لعدم نفاذ اقراره في حق ابيه وان احاط به الدين تباع كل اياه
 الا ان يقضى دينه عنه وان كان معه وارث آخر فيجهد الوقفية كان نصيبه منها
 له بعد التلوم وتصيب المقر وقف ولو اقر بانهم اوقف على قوم من اولادهم وسماهم ثم
 اقر بعد ذلك انهم اوقف على غيرهم او زاد عليهم او نقص منهم لا يصح اقراره
 الثاني ويعمل بالاقول ولو اقر بارض في يده ان القاضي الثاني ولاده عليها وهي
 صدقة وقرفة لا يقبل قوله في التولية والوقف قياسا ذكره في قاضيان وقال هلال
 لا يقبل قوله في التولية والوقف قياسا وفي الاستصحاب ان يتلوم القاضي اياما
 فان لم يظهر عنده غير ما اقر به أمضى الوقف على من حج ما اقر به ولو كانت
 ارض في يد ورثة فاقروا ان اباهم وقفها وهي كل واحد منهم وجهها غير ما هي
 الاخر يقبل القاضي اقرارهم والولاية عليها اليه فيصرف غلة حصة كل
 واحد منهم فيما ذكره لانه لانهم فيه ولو كان فيهم صغير وغائب توقف حصته ما
 الى الادراة والقدوم ومن اتمكروهم الوقفية تكون حصته اكله ولو
 شهد اثنان على اقرار رجل بان ارضه وقف على زيد ونسب له وشهد آخر ان على
 اقراره بانها وقف على عمرو ونفذ له تكون وقفا على الاسبق وقتا ان علم وان لم
 يعلم لم يؤذكروا وقتا واحدا فان تكون الغلة بين القرية بين اناصافا ومن مات من
 ولتريد نصيبه لمن بقي منهم وكذا حكم اولاده واذا اقرض احد الثرية بين
 رجعت الى القرية الثاني لزال المزاحم ولو اقر رجل بان هذه الارض كانت
 لزيد بن عبد الله وقد وقفها في وجودهما ها وجعلني متوليا عليها يرجع الى
 زيد فيها ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا في الوقفية وعدمها وان لم يكن
 له ورثة أو هي المقر رجلا محجها ولانس قمر في يده ولو اقر رجل بان اياه وقف
 ارضه على المساكين وانه جعل ولايتها اليه وليس معه وارث غيره يصح اقراره
 بالوقف ويقبل قوله في الولاية أيضا استحسانا ولو اقر رجل فقال هذه الارض
 صدقة موقوفة عن ابي علي الفقراء والمساكين نصير وقتا ولو كان معه وارث
 آخر فيجهد الوقفية لا يستحق شيئا حتى يثبت عند القاضي انها كانت لايه

لانه لما قال عن أبي لم يقرأها كانت لا يبه لاحتمال ان يكون الواقفها غيره
 والولاية عليهم الا ان يثبت انم الغيره بخلاف ما اذا قال انها صـ مدقة موقوفة
 من أبي لانه جعل ابتداء الوقف من أبيه فيرجع الى قول شريكه في حصته منها
 ولو قال هذه الارض صـ مدقة موقوفة على ولد جدي جازو يكون المقترين بجهة
 لموقوف عليهم الا ان يثبت انها كانت ملك المفسر وقت الاقرار بالوقف
 فحينئذ يجوز ما يجوز للرجل ان يقفه ويبتل منها لا يجوز له ان يقفه ولو
 أقربان هذه الارض وقف على ولد زيد ونسله أبدا ما تناسلوا على ان لى ولايتها
 وعلى ان لى ان أخرج منها من ارى اخراجه وادخل من ارى ادخاله وان لى
 ولاية الزيادة والنقصان وولاية الاستبدال بهـ اذا الوقف ما ارى من أرض
 أودار وأنى بهـ هذه الامور متصلة باقراره ولم ينسب الارض الى واقف صح
 اقراره بالوقف اهم وبجميع ما ذكر ولا يسمع قول المقر بالوقف في نفيه بدون
 حجة أنه ترى انه لو قال هذه الارض التى فى يدي موقوفة على ولد زيد وولد
 ولده ونسله عشر سنين ومن بعدهم فهو وقف على ولد عمرو ونسله أبدا ثم من
 بعدهم على المساكين كل اقراره بذلك جائز او تكون وقف على ولد زيد المدة
 التى ذكرها ثم اذا مضت تكون وقف على ولد عمرو فاذا انقضوا ان يكون
 على المساكين لانه يقول انما وقفت على هذه الشروط التى ذكرتها فان قبل
 قولى فى انها وقف فهي وقف على ما ذكرت هذا اذا لم ينسبها الى رجل
 معروف واما اذا ذكرها واقفا معروفا فان ذكره عند اقراره بالوقف يرجع
 اليه فيه ان كان حيا او الى ورثته ان كان ميتا وان ذكره بهـ بالاقرار به
 لا يصح لاـ تلزمه احتمال بطلان ما صار وقتا بالاقرار الاول لكون القول
 قول المنسوب اليه فى الوقفية وعدها واذا أقر أن رجلا مهر وفا دفع اليه
 هذه الارض وقال هي وقف على وجوه سماها لا يقبل قوله فيما ان كان الرجل
 حيا وان كان ميتا يتسلم القاضى فيها فان صح عنهـ ده فى أمرهائى ٤٤ـ ل به
 والا فل بقول المقر استحسانا وصرف علمتها فيما ذكر من الوجوه وعلى هذا
 الاوقاف المتقدمة والاقرار بان هذه الارض ملك فلان اليتيم وقد دفعها الى
 فلان القاضى ولو ترك ابنين وفي يدهم أرض فتقال أحدهم ما وقفه ابونا
 عينا وانكر الآخر الوقف تكون حصة المقر وقفنا عليه وحصة المنكر ملكا

له ولا حق له في الوقف لان انكاره له بمنزلة ردّه فان زاد المقر وقال وقفها علينا
وعلى اولادنا ونسلكنا ابدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين كانت حصته
وقفها على من أقر ثم ان صدق اولاد المنكر عنهم فيما في يده أخذوا استحقاقهم
منه ولا يبطل حقهم منه بانكار أبيهم وان وافقوه بعدموت أبيهم فيما كان
في يده صارت كلها وقفا وان تابوه على الانكار يجرمون من الوقف وان
وافقوه كلهم في حياة أبيهم وانكروا به بعد موته صارت كلها وقفا لا قرارهم
السابق وان وافقوه بعضهم وانكروا بعضهم بعد موت أبيهم يضم نصيب
الموافق الى الوقف وتقسيم غلته على حكم ما اعترفوا به ونصيب المنكر منهم
ملك له ولو باع المنكر حصته من الارض ثم رجع الى التصديق يبطل البيع
وتصير وقفا ان صدقه المشتري والافيلزمه قيمه ما باع ويشترى به ابدل ولو
كان بعد ما لا يقدر على شراء ابدل يدخل مع الباقي في الوقف ولو أقر لرجلين
بارض في يده أنها وقف عليهم او على اولادهم او ذواتهم ابدا ثم من بعدهم على
المساكين فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ولا اولادها ما يكون نصتها وقفا
على المصدق منهما والنصف الآخر للمساكين ولو رجع المنكر الى التصديق
رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما اذا أقر الرجل بارض فكذبه المقر له ثم صدقه
فانما الا نصير له ما لم يقبله بها نائبا والفرق ان الارض المقر بوقف قيمتها لا تصير ما
لا حد بتكذيب المقر له فاذا رجع اليه والارض المقر بكونها ما كان رجع
الى ملك المقر بالتكذيب ولو أقر بارض في يد رجل أنم اوقف وذو اليد منكر ثم
اشتراها أو ورثها منه تصير وقفا مؤاخذا له بزعامة ولو كان معه ورثة فالمرجع
فيما ينوبهم اليهم نصيا واثباتا ولو أقر ان أباه اوصى ان تكون أرضه صدقة
موقوفة ولم يكن له وارث غيره وقال ليس له مال غيرها كان ثلثها وقفا وله ان
يبطله في الباقي ان لم يظهر له مال يخرج من ثلثه ولو أقر بانه وقف الضبعة
الفلانية في سنة ثلاث وتسعمائة مثلا وأنهم عليه بذلك ولم تكن في يده وانما
كانت في يد رجل اشتراها من آخر فاققر المشتري انه اشتراها في سنة اثنين
وتسعمائة للرجل المقر بالوقف بأمره وماله وانما له دونه فانها تكون وقفا ان
صدق المقر بالوقف المشتري فيما قال من الامر ووقفه دم التاريخ والافلا
وان أقر انه اشتراها له بأمره ووقفه ثمنه تبرعات تكون وقفا وان بحد المقر له

ببيع المنكر حصته
الارض ثم رجع الى
التصديق يبطل البيع الخ

الامر بالشراء له - ثم طوق كلفه عليه بصير ورثها وقفا وان مات الواقف
فقال الورثة وقفها قبل ان يملكها وقال وصيه والموقوف عليهم وقفها بعد
ما ملكها بشراء وكيله زيد وصدق زيد على ذلك بعد موت الواقف يكون وقفا
ان كان تاريخ الشراء سابقا على الوقف وأقرب بقدر الثمن عنه متبرعا ولا يقدر
بحود الورثة في كونها وقفا لانهم ادعوا ورثتهم انه وقفها فان نقدت الثمن من
مال الواقف يرجع في صير ورثها وقفا الى الورثة فان صدقوه على ما قال كانت
وقفا وان كذبوه في التوكيل يلزمهم اليمين على نفي العلم فان حافظوا بطل كونها
وقفا والافلا والله أعلم

• (باب الولاية على الوقف) •

لا يولي الأمين قادر بنفسه او بنا بغيره لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس
من النظر ولاية الخائن لانه يخجل بالمقصود وكذا ولاية العاجز لان المقصود
لا يحصل به ويستوى فيها الذكر والانثى وكذا الاعمى والبصير وكذلك
المحدود في قذف اذا تاب لانه أمين • رجل طلب التولية على الوقف قالوا
لا تعطى له وهو كمن طلب القضاء لا يقاد • لو وقف رجل أرضا ولم يشترط
الولاية لنفسه ولا غيره ذكره لال والناطق ان الولاية تكون للواقف وذكر
محمد في السير انه اذا وقف ضيعة له وأخرجها الى القيم لا تكون له الولاية بعد
ذلك الا ان يشترطها لنفسه وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم من ان القيم
شرط عند محمد فلا تبقى له ولاية الا بالشرط منه له ولبس بشرط عند أبي يوسف
فتكون الولاية له من غير شرط لنفسه وبه أخذ مشايخ بلخ ولو شرط ان تكون
الولاية له ولا ولاده في تولية القوام وعزلهم والاستبدال بالوقف وفي كل ما هو
من جنس الولاية وسماه الى المتولى جاز ذلك ذكره في السير ولو لم يشترط لنفسه
ولاية عزل المتولى لبس له عزله من بعد ما سلمها اليه عند محمد لكونه قائما مقام
أهل الوقف وعند أبي يوسف هو وكيله فله عزله وان شرط على نفسه عدم
العزل ولو جعل الولاية لرجل ثم مات بطلت ولايته عند بناء على الوكالة
الا ان يجعلها له في حياته وبعد مماته لانه يصير وصيه بعد موته ولا تبطل عند
محمد بناء على أصله ولو كان له وقف فجعل عند مرضه رجلا وصيا ولم يذكر
من امر الوقف شيئا تكون ولايته الى الوصي ولو قال أنت وصي في امر

الوقف قال هـ لال هو وصى في الوقف فقط على قولنا وقول ابي يوسف وعلى قول ابي حنيفة هو وصى في الاشياء كلها وجعل في قاضيان ابا يوسف مع ابي حنيفة فكانت عنده روايتين ولو جعل ولايته الى رجلين بعد موته ووصى أحدهما الى الآخر في امر الوقف ومات جازله التصرف في أمره كما يفرده وروى يوسف بن خالد السعدي عن ابي حنيفة انه لا يجوز لان الواقف لم يررض الابرايمه او لم يررض برأى احدهما وعلى قياس قول ابي يوسف ينبغي ان يجوز انفراد كل منهما بالتصرف وان لم يوص به الى صاحبه كما لو أوصى الى رجلين فانه يجوز انفرادهما بالتصرف عنده ولو شرط الواقف ان لا يوصى المتولى الى أحد عند موته امتنع الايصاء ولو شرط ان تكون ولاية وقفه لنفسه او جعلها لغيره من ولد أو غيره وشرط ان لا يعزله منها سلطان ولا قاض كان شرطه باطلا اذ لم يكن هو او من جعله مأمونا عليه ولو منع أهل الوقف ما سوى اهلهم فطالبوه به الزمه القاضي بدفع ما في يده من غلته ولو امتنع من العمارة وله غلة جبره عليها فان فعل فيها والا أنزجه من يده فان مات ولم يجعل ولايته الى أحد جعل القاضي له قسما ولا يجعله من الاجانب مادام يجرد من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك اما لانه اشفق اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجرد من الاجانب من يصلح فان اقام اجنبيا ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه كما في حقيقة المالك ولو جعل ولايته الى رجلين فقبل احدهما ورقد الآخر يضم القاضي الى من قبل رجلا آخر له قوم مقامه وان كان الذي قبل موضعا لذلك فقوض القاضي اليه أمر الوقف يفرد جاز ولو قال جعلت الولاية لفلان في حياتي وبعد ما في ان يدرك ولدي فاذا ادرك كان شريكه في حياتي وبعد ما في لا يجوز ما جعل له لايته في رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف يجوز وكذلك لو قال ان ادرك ابني فلان فاليه ولاية صدقة هذه في حياتي وبعد ما في دون فلان فانه يجوز عند ابي يوسف ولو أوصى الى رجل بان يشتري بماله مائة ارضا ويجهلها وقف على وجوه مائة ماله واشهد على وصيته جازو يفعل الوصي ما أمر به وتكون الولاية له على الوقف وله ان يوصي بما وصى اليه ويصير له ما كان لموليه ولو جعل الواقف رجلا متوليا على وقفه في حياته وبعد وفاته ثم وقف

تتبع من العمارة

وقفا آخر ولم يجعل له واليا لا يكون متولى الاول متوليا على الثاني الا ان
يقول انت وصي ولو وقف ارضين وجعل لكل واحدة واليا لا يشارك احدهما
الاخر فان اوصى بعد ذلك الى رجل آخر يصير متوليا على كل وقف وقفه
الموصى مع من جعله الواقف متوليا ولو جعل ولاية وقف لرجل ثم جعل رجلا
آخر وصيه يكون شريكا للمتولى في امر الوقف الا ان يقول وقف ارضي على
كذا وكذا وجهات ولايتها الى فلان وجعلت فلانا وصي في ثر كافي وجب جميع
اموري فحينئذ يتفرد كل منهم بما فوض اليه ولو جعل الولاية لافضل
اولاده وكانوا في افضل سواهم تكون لا كبرهم سناذ كرا كان اوائتي ولو قال
للافضل فالافضل من اولادي فابي افضلهم القبول او مات تكون ان يليه
فيه وهكذا على الترتيب كذا ذكره الخصاص وقال هلال القياس ان يدخل
القاضي بدله رجلا ما كان حيا فاذا مات صارت الولاية الى الذي يليه في الفضل
ولو كان الافضل غير موضع اقام القاضي رجلا يقوم بامر الوقف مادام
الافضل حيا فاذا مات ينتقل الى من يليه فيه فاذا صار اهلا بعد ذلك ترد الولاية
اليه وهكذا الحكم لو لم يكن فيهم احدا اهلا فان القاضي يقيم اجنبيا الى
ان يصير منهم احدا اهلا فتد الىه ولو صار المفضول من اولاده افضل ممن
كان افضلهم تنتقل الولاية اليه لشرطه اياها لافضلهم فينتظر في كل وقت
الى افضلهم كالوقف على الاقرب فالاقرب من ولده فانه يعطى الاقرب منهم واذا
صار غيره اقرب منه يعطى الثاني ويحرم الاول ولو جعلها لاثنتين من اولاده
وكان فيهم ذكر وانتي صالحين للولاية تشارك في الصدق والولد عليها ايضا
بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لاحق لهما حينئذ ولو جعلها لرجل
ثم عد وقاته قال قد اوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصية لي بطات ولاية
المتولى وصارت للوصي ولو قال رجعت عما اوصيت به ولم يوص الى احد
ينبغي للقاضي ان يولى عليه من يوثق به لابطال الوصية بوجوه ولو جعلها
للموقوف عليه ولم يكن اهلا اخرجه القاضي وان كانت القبلة له وولى
عليه مما موثقا لان مرجع الوقف للمساكين وغير المأمون لا يؤمن منه عليه
من تخريب او بيع فيمتنع وصوله اليهم ولو اوصى الواقف الى جماعة وكان
بعضهم غير مأمون بدله القاضي عامون وان رأى اقامة واحد منهم

مقامه فلا يأس به وان مات واحد منهم عن غير وصي اقام القاضى مقامه
 رجلا ولو منهم ولو شرط الولاية بعد موت وصيه لزيد ثم اضر وتم ليكر وهكذا
 وجب الترتيب ولو جعلها الاولاده وفيهم صغير ادخل القاضى مكانه رجلا
 اجنبيا او واحدا منهم كبيرا ولو اوصى الى صبي تبطل في القياس مطلقا وفي
 الاستحسان ان هي باطله مادام صغيرا فاذا كبرت كونه الولاية له وحكم من لم يخاق
 من ولده ونسبه في الولاية حكمكم الصغير قياما واستحسانا ولو كان ولده عبدا
 يجوز قياما واستحسانا الا الهامة في ذاته يدل ان تصرفه الموقوف لحق المولى
 يتخذ عليه بعد العتق لزوال المانع بخلاف الصبي والذي في الحكم كما سئلوا
 اخرهما القاضى ثم اعتق العبد واسلم الذي لانه الولاية اليهما ولو جعل
 الولاية لغائب اقام القاضى مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه ولو
 قال ولاية هذا الوقف الى عبد الله حتى يقدم زيد فاذا قدم فهو وصى كان زيد
 وصيا واحده عند قدمه وقال بعضهم اذا قدم زيد كان شرىكا لعبد الله في
 الولاية الا ان يقول اذا قدم زيد فالولاية اليه دون عبد الله قال هلال وهذا
 القول عندنا ليس بشىء والقول عندنا القول الاول ولو جعله الزيد مادام في
 البصرة كانت له مادام مقيما فيها وكذلك لو جعلها لامرأته ما لم تتزوج فانها
 اذا تزوجت تسقط ولايتها وان لم ينص على سقوطها كما لو قال صدقتى اقلان
 ما كان فقيرا فانه اذا استغنى لا يعطى شىءا لقوت ما علق الاستحقاق عليه ولو
 مات قيم المسجد فاقام اهله فيما مكانه بغير اذن القاضى لا يصير قياما في الاصح
 ولكن لا يضمن ما اتفق في عمارة من الغلة ان كان هو الذي اجر الوقف لانه
 اذا لم تصح التولية يصير عاصبا واقاصبا اذا اجر المفهوب تكون الاجرة له
 ذكره في فاضل بيان بخلاف تولية الموقوف عليه فيما اذا مات فيهمم فانها
 صحيحة وان لم يستطع ورأى القاضى اذا كانوا يحمون وكان القيم من اهل
 الصلاح ولو اقام قاضى باءة فيما على وقف واقام قاضى بلدة اخرى فيما اخر
 عليه هل يجوز لكل واحد منهما الاقرار بالتصرف قال الشيخ اسمعيل الزاهد
 ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما بما قدره لتفويض كل منهما الامر كما لا
 الى من اقامه ولو اراد احدهما ان يعزل من اقامه الاخر قال ان رأى
 المصلحة في عزله كان له ذلك والا فلا واذا كان للوقف متول ومشرف

لا تصرف في الغلة الا المتولى لان المشرّف مأمور بحفظ المال لا غير والله
تعالى أعلم

• (فصل فيما يجزى للمتولى من غلة الوقف) • يجوز ان يجعل الواقف
للمتولى على وقفه في كل سنة مالا معلوما قايما به بامرءه والاصل في ذلك ما فعله
عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال لولي هذه الصدقة ان يأكل منها غير
متأهل مالا وما فعله علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث جعل نفقة العبيد
الذين وقفهم مع صدقته ليقوموا به - ما رتبها من الغلة وهو بمنزلة الاجير
في الوقف الا ترى انه يجوز له ان يستأجر اجراء لما يحتاج اليه الوقف من
العمارة وعاليه عمل الناس ولبس له خدم وعيز وانما هو على ما تعلمه الناس من
العمل عند عقدة الوقف يقوم بصالحه من عمارة واستغلال وبيع غلات
وصرف ما اجتمع عنده فيما شرطه الواقف ولا يكلف من العمل بنفسه الا
مثل ما فعله امثاله ولا ينبغي له ان يقصر عنه واما ما تفعله الاجراء والوكلاء
فليس ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها اجراء معلوما
لا تكلف الا مثل ما تفعله النساء عرفا ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا للحاكم
ان الواقف انما جعل له هذا في مقابلة العمل وهو لا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم
من العمل مالا يفعله الولاية ولو حل به آفة يمكنه معها الامر والنهي والاخذ
والاعطاء فله الاجر والا فلا أجر له ولو طعن اهل الوقف في اماتته لا يخرجهم
الحاكم الا ببيان ظاهري بيينة وان رأى ان يدخل معه رجلا آخر فعمل
ومعلومه باق له وان رأى ان يجعل لمن ادخله معه حصة من معلومه فلا بأس
وان رأى ضيقا فجعل لمن ادخله من غلة الوقف قدرا معيننا جاز ويغني له أن
يقصد فيما يجزى له من الغلة ولو جعل الواقف للقائم بوقفه أكثر من أجر
منه يجوز لانه لو جعل له ذلك من غير ان يشترط عليه القيام بامرءه يجوز فهذا
اولى بالجواز ولو قال لا تميم وكل في أمر الوقف في حياتي من رأيت واجه ل له
عمامة لك ما رأيت فوكل رجلا وجعل له منه شيئا جاز ويجوز له اخراجه
والاستبدال به وقطع ما جعل له وعدم اقامته اعدم مكانه ولو شرط له نفويض
أمره بعد عمامته مثل ما شرط له في حياته فجعل القيم بعض معلومه لرجل اقامه فيها
وسكت عن الباقي ثم مات يكون لوصيه ما سعى له فقط ويرجع الباقي الى اصل

الغلة ولو شرط له المعلوم ولم يشرط له ان يجعله لغيره ليس له ان يوصي به ولا يشئ
 منه لاحد ويجوز له ان يوصي بامر الوقف وينقطع المعلوم عنه بموته ولو
 وكل هذا القيم وكيفية الوقف او اوصى به الى رجل وجعل له كل المعلوم
 او بعضه ثم جن جنونا طمعا يطل تو كيله ووصايتيه وما جعل للوصى او
 الوكيل من المال ويرجع الى غلة الوقف الا ان يكون الواقف عينه بلهمة
 اخرى عند انقطاعه عن القيم فينفذ فيها حينئذ وقد راجحون المطبق بما يتي
 حوالا لسقوط الفرائض كلها عنه ولو عاد عقله عادت الولاية اليه لانها زالت
 بعارض فاذا زال عاد الى ما كان عليه ولو اخرج القيم حاكم ثم جاء حاكم آخر
 فادعى عنده انه اخرج بتصاميل قوم سوا به اليه من غير جرمية يستحق بها
 الاخراج من الوقف لا يقبل قوله لان مبنى امور الحكام على الصحة ولكن
 بقوله صحح انك موضع للولاية بامر الوقف فاذا اثبت انه موضع لها ردها
 اليه وأجرى له ما كان جاريا عليه من الغلة وهكذا الحكم لو اثبت اهليته
 عند من اخرج به بتجديد توبة ورجوع عما كان يقتضى اخراجه ولو مات
 القيم عن غير ايصاء واقام القاضي مقامه رجلا يجرى عليه من ذلك المال
 بالعرف ولا يجعل له جميع ما كان للقيم ان كان اكثر من المتعارف لانه يجوز
 للواقف من التصرف ما لا يجوز للحاكم الا ترى انه يجوز له ان يجعل كل الغلة
 للقيم بخلاف القاضي فانه لا يجرى عليه الا بقدر الاستحقاق لانه نصب ناظرا
 لمصالح المسلمين فلا يجوز له من التصرف الا ما فيه مصلحة ولو خشى الواقف
 ان يتعرض الحياكم الى ما جعله للمتولى من المال اقيامه بالوقف بادخال احد
 معه فيه أو اخراجه من الولاية يشترط في وقفه ان هذا المال جار على فلان
 مادام حيا وان خرجت يده عن القيام بامر الوقف لم ينقطع عنه المال حينئذ
 ياخذ في كل سنة مادام حيا ولو جعله لولد القيم ونسله أبدا بعد موته جاز وكان
 ذلك المال جاريا عليهم بعد موته بحكم شرطه ولو وقف أرضا ووقف معها
 عبيدا يعملون فيها وشرط نفقتهم من غلتها بالعرف ثم مرض بعضهم يستحق
 النفقة ان قال على ان يجري عليهم نفقاتهم من غلتها أبدا ما كانوا أحياء
 وان قال لهم فيها لا يجرى شيء من الغلة على من تعطل منهم عن العمل
 ولو باع العاجز واشترى بثمنه عبدا مكانه جاز وان جنى احد منهم فهل المتولى

لمنون المطبق ما يتي

ذالم يباشرا قدر

ما هو الاصلح من الدفع أو القداء ولو فدأ ما كثر من ارض الجنابة كان متطوعا
 في الزائد فيضمنه من ماله وان فدأ أهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد
 على ما كان عليه من العمل في الصدقة ولو وقف أرضه على مواله مثلا ثم
 مات فجعل القاضي للوقف قوما وجعل له عشر الغلة وفي الوقف طاحون في يد
 رجل بالمقاطعة لا يحتاج فيها الى القيم وأصحاب الوقف يقبضون غلتها منه
 لا يستحق القيم عشر غلتها لان ما يأخذها إنما هو بطريق الاجرة ولا أجره بدون
 عمل والله تعالى أعلم

(فصل في بيان ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز) • أول ما يقوله
 القيم في غلة الوقف البداءة به مارتبه وأجرة القوام وان لم يشترطها الواقف نصا
 لشرطه اياها دلالة لان قصده منه وصول الثواب اليه دائما ولا يمكن ذلك
 الا بها ويصير في تصرفاته النظر للوقف والغبطة لان الولاية مقيدة به حتى
 لو أجزر الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا اذا أجزره من ابنه
 أو أبيه أو عبده أو مكاتبه اللهم ولا نظر معها وسيأتي ما فيه من الاختلاف
 في باب الاجارة ولو اشترى المتولى بما فضل من غلة وقف المسجد حانوتا
 أو مستغلا آخر جاز لان هذان مصالح المسجد فلو باعه اختلافا فيه
 والصحيح انه يجوز لان المشتري لم يذ كر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون من
 جملة أوقاف المسجد ولو خشي القيم هلاك الفحل أو الشجر الذي في الارض
 يجوز له ان يشتري ما يفرسه فيها لتلايق في شجرها ويخاف بعضها بعضا ولو
 أراد المتولى ان يشتري من غلة وقف المسجد دهنا أو حصرا أو اجراء أو حصا
 ليقرب ش فيه يجوز ان وسع الواقف في ذلك للقيم بان قال يفعل ما يراه من مصلحة
 المسجد وان لم يوسع بل وقف لبناء المسجد وعمارته فليس له ان يشتري ما ذكرنا
 لانه ليس من العمارة والبناء وان لم يعرف شرطه في ذلك يتطر هذا القيم الى
 من كان قبله فان كان يشتري من الغلة ما ذكرنا جاز له الشراء والا فلا ولو
 اشترى بقلته ثوبا ودفعه الى المساكين يضمن ما تقدم من مال الوقف لو وقع
 الشراء ولو طالب من القيم خراج الوقف والجنابة وليس في يده شيء من الغلة
 قال الفقيه أبو القاسم ان كان الواقف أمره بالاستدانة جاز والا كان ذلك
 في ماله ولا يرجع به في غلته وقال الفقيه أبو الليث اذا استقبله أمر ولم يجد

مطلب ما يأخذ

مطلب في شراء التمس
 والدهن

بدامن الاستدانة فيبغى له ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع به في غلة الوقف
 لان القاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الناطقي ان القيم لو استدان
 شيئا يجعله في ثمن البذر لزرع في أرض الوقف ان كان باذن القاضي جاز عند
 الكل وتقيد الاستدانة بما ذكرنا هو فيما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة
 واما اذا كان في يده شيء منها واشترى شيئا للوقف ونقد الثمن من ماله جاز له ان
 يرجع بذلك في غلته وان لم يكن بامر القاضي كالمكيل بالشراء اذا نقد
 الثمن من ماله فانه يجوز له الرجوع به على موكله ولا يصح ان يرهن القيم
 الوقف بدین لانه يلزم منه تعطيله فلورهن القيم دارا من الوقف وسكن المرتحن
 فيها فالواجب عليه اجر مثلها سواء كانت مدة الاستغلال أو لم تكن
 احتياطا في أمر الوقف ولو تناول الاكار من غلة الوقف شيئا فصالح المتولى
 على شيء ان وجد يئنه على ما ادعى أو كان مقر الاثبات ان يحط شيئا عنه ان كان
 الاكار غنيا وان كان محتاجا جاز ان لم يكن ما عليه فاحشا ولو أخذ منه متولى
 الوقف من غلته شيئا ثم مات بلا بيان لا يكون ضامنا ولو طرح القيم شئ من
 المسجد الذي يكون في أيام الربيع جاز ان لم يكر له قيمة والا فلا يجوز له طرحه
 ويضمن الاخذ بقيته ولو مال حوائث بعضهم على بعض والاول منها وقف
 والباقي ملك والمتولى لا يهرم الوقف قال أبو القاسم ان كان للوقف غلة كان
 لاصحاب الحوائث أن يأخذوه بتسوية الحوائث المسائل من غلة الوقف وان لم
 يكن له غلة في يد المتولى رفعوا الامر الى القاضي بامره بالاستدانة على
 الوقف لاصلاحه حائط بين دارين احدهما وقف والاخرى ملك فانهدم
 وبناء صاحب الملك في حد دار الوقف قال أبو القاسم يرفع القيم الامر الى
 القاضي ليحيره على نقضه ثم يبنيه حيث كان في القديم ولو قال القيم للبانى
 انا اعطيتك قيمة البناء واقره حيث بنيت وابن أنت لنفسك حائطا آخر في حدك
 قال أبو القاسم ليس للقيم ذلك بل بامره بنقضه وبناءه حيث كان في القديم
 ولو اراد القيم ان يبنى في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحناظها او يجمع
 فيها الغلات جاز له ذلك ولو كان الوقف حائطا فاحتاج الى خام يكسح الخان
 ويقوم بفتح بابه وسده فسلم القيم بعض البيوت الى رجل أجرة له ليقوم بذلك
 جاز وليس له ان يبنى في الارض الموقوفة بيوتا تستغل بالاجارة لان استغلال

طلب أخذ من غلة الوقف
 مات بلا بيان لا ضمان عليه

الارض بالزراعة فان كانت متصلة بيوت المصر وترغب الناس في استئجار
بيوتها والغلة من البيوت فوق غلة الزراعة جازله - فنقد البتة - ليكون
الاستغلال بهذا أنفع للفقراء ولو اجتمع من غلة وقف على الفقراء أو على
المسجد الجامع مال ثم ناب الاسلام نائبة بان غالب جماعة من الكفرة على
مكان فاحتج في دفع شرهم الى مال يجوز للعالم ان يصرف ما كان من غلة
المسجد في ذلك على وجه القرص اذ لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال
ويكون ديناً كرهه الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري ولو كان
الوقف على البر والصدقات وحصلت منه غلة وهو محتاج الى الاصلاح وظهر
اها وجهه بريخاف المتولى فوته ان صرفها الى العمارة والاصلاح مخوفك
الاسارى أو اعانة المغازى المنقطع فانه يتظر ان لم يكن في تأخير المرممة
ضرر ظاهر يخاف منه خراب الوقف يصرفها في ذلك البر ويؤخر المرممة الى
الغلة الثانية وان كان في تأخيرها ضرر ظاهر يصرفها الى المرممة فان
فضل شي يصرفه في ذلك البر والمراد من وجه البرهنا وجهه تصدق
بالغلة على نوع من الفقراء فاما عمارة مسجد أو رباط أو نحو ذلك مما
لا يتصور فيه القليل فانه لا يجوز صرفه فيه لانه تصدق عبارة عن
التملك فلا يصح الاعلى من هو أهل القلأ ولو اتفق المتولى دراهم الوقف
في حاجته ثم اتفق من ماله مثله في مصارفة جازو يبرأ عن الضمان ولو خاظ
من ماله بدراهم الوقف مثل ما اتفق كما ضامنا للكل فاه الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل وهذا بناء على القول بان الخلط اسم لال كما عرف في موضعه
والله تعالى أعلم

• (فصل في اشتراط الواقف ان من أحدث في الوقف - دثار يديه ابطاله
أو نازع القيم فهو خارج منه) • لو اشترط الواقف في كتاب وقفه ان من أحدث
من أهل الوقف - دثار يديه ابطاله أو شيأ منه أو افسده بادخال يد انسان
فيه فهو خارج من هذه الصدقة ولا شيء له في شيء من غلتها وما كان له منها فهو
مردود على من كان من أهل هذه الصدقة معينا على اصلاحها وتصحيحها
وثباتها في وجوهها وسبيلها الموصوفة في هذا الكتاب كما شرطه جازا
وهو على ما شرط فلونازع بعض أهل الوقف فيه وقالوا انما يريد تصحيحه

واصلاحه وقال سائرهم انما يريدون ابطاله وافساده وقد شرط الواقف ان
 من فعل ذلك فهو خارج منه ينظر القاضي الى امر المنازعين فيه فان كانوا
 يريدون بمنازعتهم تصحيحه واصلاحه فذلك اهتم بهم في الوقف على حالهم
 وان كانوا يريدون بابطاله اخرجهم منها واشهد على اخراجهم فان قالوا
 ان القيم يظلمنا يمنع حقوقنا وانما تنازعه في حق وقتنا لا في ابطال الوقف ينظر
 القاضي ايضا فيما قالوه كالاول ولو شرط ان من تعرض لفلان والى هذه
 الصدقة من اهلها ونازعه فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له فيه من غير
 تقييد بابطال الوقف وافساده ونازعه بعضهم وقال منعى - حتى من الغلة قلته
 يكون خارجا عنه ولم يبق له فيه حق وان كانت منازعته اطاب حقه فلا
 بشرطه المطلق لانه لو صرح به فقال على انه ان نازع فلانا نظر هذه الصدقة
 احد فطالبه بحقه من الغلة فهو خارج من الوقف ولا حق له فيه فطالبه واحد
 منهم بحقه فانه يخرج منه فهذا كذلك ولو شرط انه ان نازع فلانا متولى هذه
 الصدقة احد من اهل الوقف فامر به اليه او قال الى فلان رجل آخر ان شاء
 اقره وان شاء اخرجه وصرف ما كان له من الغلة الى من يرى من اهل الوقف
 كان امر المنازع في الابقاء وعدمه اليه فان اخرج مرة ليس له ان يعيده وان
 اراد اخرجه فكله فيه فابقائه اخرجه بعد ذلك وان فرق ان باخرجه
 ايام قد فعل ما شرط له وابقى فيه ما يقتضى التكرار وابقائه لم يفعل شيئا
 وانما تركه وهو ليس بفعل فكان الشرط باقيا بحاله ولو شرط له رد من يخرج
 منه جاز له رده ثم لو نازعه به بعد الرد ورأى اخرجه ليس له اخرجه لانتهاء
 الشرط الا ان يذكر لفظا يقتضى تكرار الاخراج منه بمنازعته له كقوله وكل
 نازعه اخرجه وان رأى رده اعاده فحينئذ يجوز له تكرار العزل والتولية
 في كل منازعة ولو شرط مثل ذلك للقيم وشرط له الايصاء به جاز واذا وصى
 به الى رجل جاز له مثل ما جاز للاصل ولو شرط الايصاء بذلك الشرط لكل من
 بلى عليه عم الحكيم كل من بلى عليه من القوام والله تعالى أعلم

• (فصل في انكار المتولى الوقف وفي غصب الغير اياه) • لو أنكر المتولى
 الوقف وادعى انه ملكه يصير غاصبا له ويخرج من يده اصير ورثة خائنا بالانكار
 ثم ان كان الواقف حيا فهو خصمه في اخرجه من يده ثم هو بالخيار ان شاء

أبقاه في يده نفسه وان شاء دفعه الى من يشق به وجعله والباعده وان نقصت
الارض ضمن النقصان الحاصل بعد الخلود لاما قبله لصيرورته فخاص به الهام من
ذلك الوقت وكذلك اذا انهدم شيء من الدار بعد انكار وقيمتها فانه يضمه
ويبنى به ما انهدم منها وان كان ميتا وطالبه أهل الوقف به اقام القاضي له
قيما وأخرجه من يده اذا صح أمره عنده ولو غصبها غير المتولى ترد اليه ويضمن
الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه
بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما اقام مقامها
وانما حقهم في الغلة خاصة * ولو هدم الغاصب منها بناء وأدخل فيها جذوعا
وأجرأ ضمن ما انهدم منها وأمر به هدم ما بقي فيها ولو كانت أرضا وغرس فيها
أشجارا أمر بقلعها ان لم يضر الهدم والقلاع بالوقف وان أضر به بان تحرب
الدار وتنقص الارض برفهها ما لا يمكن منه ويضمن القيمة له قيمته مائة ولو عين
ان كان في يده من غلته ما يكفي للضمان والا أجره وأعطى الضمان من
الاجرة وان أراد الغاصب قلع الشجر من أقصى موضع لا يتقص الارض فله
ذلك ولا يجبر على أخذ القوية ثم يضمن له ما بقي في الارض من الشجر ان كان له
قيمة والا فلا ولو كانت أرضا فكريم الغاصب وحضر أنهارها ووقف نحو ذلك
عماليس بمال متقوم لا يرجع بشيء ولو كانت دارا فتنحار جها وخصصها
وطين سطوحها الا شيء له ان لم يمكنه أخذه وان أمكنه الاخذ أخذه وان نقصت
الدار بأخذ هذه ضمنه ولو غصب به رجل وأخرجه من يده نفسه أو غصب منه
وبعز عن رده في صورتين ضمن قيمته في قول من يرى تضمين العقار ثم يشتري
بها بدل ويكون في يد الناظر كما كان الاصل فان ردت الارض المغصوبة
قبل ان يشتري بالقيمة بدل ترد الى من أخذت منه وان ردت بعد الشراء
رجعت الارض الى ما كانت عليه وقفا ويضمن القيم القيمة للغاصب وتكون
الارض التي اشتراها له ويرجع على أهل الوقف بما صرفه عليهم من غلتها ولو
باعها لرد له عوض القيمة بانقص منها كان النقصان عليه خاصة ولا يرجع به في
غلة الوقف قياسا واستحسانا ذكره هلال ولو ضاعت منه القيمة لا يضمنها لهم
لكونه أمينا ولو هلكت القيمة ثم ردت الارض المغصوبة ضمن قيمتها ويرجع
بها في غلة الوقف ثم بعد الامتياز تصرف الغلة لاهلها ولو ضمن الغاصب قيمة

مطلب هدم الغاصب
بناءه وأدخل جذوعا
ضمن ما انهدم
ما يخالف

الوقف الذي خرج من يده لهجزه عن رده ثم رجع الى يده فانه لا يملكه لعدم قبوله
 الملك كالمذبح اذا غصب وضمن غاصبه قيمته لهجزه عن رده باياقته فلا فانه لا يملكه
 اذا ظهر بل يعود الى مولاه ويرد الى الغاصب ما أخذ منه وليس له حبس
 الوقف بعد رجوعه اليه لا خذ ما دفعه كالمذبح ولو استغل الغاصب الارض
 سنين بالزراعة فالغلة له وعمله قيمة ما نقص من الارض ولا يلزمه أجر مثلها
 وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال التيمم
 وما أعد للاستغلال ولو استغل نخله او شجرها فعليه رد الغلة ان كانت قائمة
 ورد مثلها أو قيمتها ان كانت هالكة اتفاقا بين المتقدمين والمتأخرين لكونها
 نعمة من عين الوقف ويصرف ذلك لاربابه تتعلق حقهم به بخلاف قيمة عين
 الوقف على ما ينال ولو أنجزت الارض في يد الغاصب غلة ثم تلفت باقعة سماوية
 لا ضمان عليه لعدم وجود الغصب فيها ولو كانت الغلة موجودة وقت
 الغصب ثم تلفت ضمن الغصبه اياها مع الاصل ولو زادت قيمة الوقف في يد
 الغاصب ثم غصب منه وعجز عن رده ينبغي للقيم ان يختار تضمين الثاني لكونه
 أوفر على أهل الوقف الا ان يكون معسما واذا اتبع القيم أحدهما برئ
 الاخر من الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الاول والثاني برئ الاخر
 ولو غصب أرضا أو دارا فهدم بناء الدار وقلع أشجار الارض ولم يقدر على ردها
 فضمنه القيم قيمة الارض ولشجر أو الدار والبناء ثم رد الارض أو الدار
 والنقص المهدوم والشجر المقلوع باق به فانه يكون للغاصب فيرد اليه القيم
 حصة الارض من القيمة ويصرف حصة الشجر والبناء في العمارة ولو هدم
 بناء الدار غير الغاصب يأخذ القيم أرض الدار من الغاصب ثم هو بالخيار في
 تضمين قيمة البناء أيهما شاء فان ضمن الغاصب يرجع بما ضمن على الهادم
 وان ضمن الهادم لا يرجع على أحد ولو ضمن الغاصب الجاني قيمة البناء لم يسبق
 للقيم عليه سبيل وان كان الغاصب معسما لرد القيمة الى من كان الوقف في يده
 يوم الجناية ولو غصب رجل أرضا وقفها وأجرى عليها الماء حتى صارت بحرا
 لا تصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشتري بم أرض اخرى فتكون وقفا على شروط
 الاولى ولو وقف رجل موصفا فالتولى عليه غاصب وحال بين الوقف وبينه
 قال الشيخ الاطعم أبو بكر محمد بن الفضل يأخذ من الغاصب قيمته ويشتري

بها موصفا آخر فبقفه على شرائط الاول فقبل له أليس بيع الوقف لا يجوز
فقال اذا كان الغاصب جاحدا وليس للوقف فبينة يصير مسميا كما والشئ
المسبل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كالقرس المسبل اذا قتل والعبد
الموصى بخدمة الكعبة اذا قتل والله تعالى أعلم

• (باب اجارة الوقف ومزارعته ومساقاته) •

لوشروط الواقف ان لا يوجب المثل للوقف ولا شيئا منه او ان لا يدفعه مزارعة
او ان لا يعمل على ما فيه من الاشجار او شرط ان لا يوجوه الاثلاث سنين
ثم لا يبعده الا بعد انقضاء العقد الاول كان شرطه معتبرا ولا يجوز
مخالفته ولو قال من احدث من ولاية هذه الصدقة شيئا لمذكره وخارج من
ولايتها وهي الى فلان مكان كما قال ولولم يذكر في ذلك الوقف اجارته فراهى
الناظر اجارته او دفعه مزارعة مصلحة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ما كان
ادر على الوقف وانفع للفقراء اجازته فمسه الا ان في الدور لا توجر أكثر من
سنة لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيها
تصرف الملاك على طول الزمان يظنه مالكا اما في الارض فان كانت تزرع
في كل سنة لا يوجرها أكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين مرة أو
في كل ثلاث سنين مرتبازله ان يوجرها مدة يمكن المستاجر من زراعتها ولو
شرط ان لا توجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها سنة وبيعها
أكثر من سنة ادر على الوقف وانفع للفقراء لا يجوز له مخالفة شرطه ببيعها
أكثر بل يرفع الامر الى القاضي ليوجرها أكثر من سنة لكونه انفع للوقف
فان للقاضي ولاية النظر للفقراء والغائبين والموتى ولو استثنى في كتاب وقفه
فقال لا توجر أكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء لم يثدي بوجزه ببيعها
اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الامر الى القاضي للاذن له منه فية ولو اجر
القيم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم البلخي لا يجوز اجارة الوقف
أكثر من سنة الا من عارض يحتاج الى تعجيل الاجرة لحال من الاحوال
وقال الفقيه أبو بكر البلخي انا لأقول بفساد الاجارة مدة طويلة لكن الحاكم
يتصرف فيها فان حصل للوقف بها ضرر باطلها وهكذا قال الامام أبو الحسن
علي السعدي وعن الفقيه أبي الليث انه كان يميز اجارة الوقف ثلاث سنين